

ولولکایم من تقدیر کی صرفت ایمن فی صل الحسب
 خاور و عالم نصیب کرد
 یام پادشاه کنین پادشاه پادشاه چه مرد ۱۲

و مشيه به امام الكلام في مالتان بالقراءة

خلف

530-11-92

19 W 9 2. 6 15 9 2

مور لکھنؤ

هنا كتب من تعاليف مولانا الشيخ السافق

ابو الحسنات محمد بن عبد الله بن نور الدين بن محمد بن احمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب

فأتمه كل كلام حمد الله الملك المنعم على ربه علينا أخا ترة أنبياء سيدنا الأصفياء بالضرورة النقية السهلة البيضاء وأوضح لنا سبل الهداية
وفما نحن طرقة الضلالة بأزال كحابه الكريم وتشريع نبيه ذي الحلق العظيم وأيده بالحق الساطعة والبراهين القاطعة وجعل له من عباده ورساء
وقباء واتبعهم في كل قرن بفضل الله وكلام الجيد والدين التين يفتح الحق بالبراهين وعلمهم على ما صرف اليه همتهم بالاجل الذي يشهدهم بنيل الثواب
الجيد وحكم بالسانين والشهيد من العلماء حيفال العلماء ورثة الأنبياء ووعد نبيه بأنه لا يزال من أمته الى يوم القيامة طائفة من أهل الحق ظاهرين بالحق
على العامة فيجاءه وتعالى بأى لسان احمد وبأى جنان اشكره منه التوفيق الهداية ومنه البداية واليه النهاية اشهد ان لا اله الا هو وحده لا شريك
له شهادة تنجينا في الآخرة واشهد ان سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله الذي اخبرنا من شفا حفرة الضلالة ومهدنا من ترجع اصول الشوائب وأحكامهم وبين
الطلال والحرم ليتيسر لهم الوصول الى أحكام في الحوادث الواقعة ولا يتعسر عليهم الاقناء في الوقائع الحادثة فجزاه الله عنا وعن سائر المسلمين خيرا بالجليل وبلغه
المراتب العظمى وصلى الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعه صلوة زكية تامة وافيه لا يحصى اعدده ولا تنتهي الى الماد ولبعد فيقول الغارف في المسائل
المخترت باكتساب الخفيات بالحسنات **محمد عبدالحق الكنوي** لا تضار الخفي تجار الله عن ذنبه الجلي والخفي ابرس واجه العلماء في عصره سيد
العلماء في هذه مولا نا الحكيم الحافظ **محمد عبدالحكيم جله** الله من رثته الجنة النعير ان الله تعالى قد ايسر اعياده وسبيل عبادته وحل مشكلاته
مغلقاتهم وفرق طرق اتباعه علم متجبه ولم يحصوه في جزأ مشتمل فيتعسر السلوك عليه كل متعسر فيجعل اختلاف من راء نبيه الذين هم القدر في المقدمون
واليهم يجمع السائلون منهم ياخذ ما ياخذ من الأخذ وبهم يتخذ القدر في راجع في غير الامه ولا يخرج من متبع حضرة نبيه انما راسا كلة في حوار امتطاه اية من تلقا من احدها
شرب من منبها ومن كافر واحد منها اتصل بمشأها ولم يزل سلف هذه الامه على هذه الطريقة فكان الصعابة شغل الله عنهم فاحتلصون في الامم الشريفة
يقيمون على ما ذهبوا اليه دلائل ظنية او نص صريحة وتلامذتهم كانوا يفترون من افكارهم ويعوضون في افكارهم عن غلبان ينف طاقتهم على طرفة او يتوجه
الى الطعن التخفية ما يظهر دليل قاطع على الخطأ أو النسبة وانتقلت هذه السنة الموضعية الى اتباعهم واتباع اتباعهم الى الحجج دين والفقهاء والمحدثين الى
ان من الله تعالى الامم الاربعه المشهورين بانشار مذهبهم وشبهت مسلكتهم وتدين كتبهم واجتماع اصولهم وفروعهم فاكبت كل من جلى عن رتبة الاجتهاد
والترجيح وهم غالبك متع على اختيار مسلكتهم الفخيرة فاختار كل جماعة مسلوك من لا حيلة له جميعه وقام بتأكيده وتأميله وترجعه الى ترجيح مذهب عن اتبعه وتوثيقه
فمن ثم قيل يا اقباب نسبية عن الحقيقة والشافعية والمالكية والحنبلية وترجيحت كل فرقة منها الى تدين الكتب جمع المسائل واقامة الحجج والدلائل واتبات
ما اختاره انما هم بكحد من دلالة الاربعة والجواب عما سلك عليه في الفهم الاجمعية الموضعية ومع ذلك كانوا متفقين على ان الحق ليس بمحصر في اختياره
ولا اى الخطأ قطعي فمن خالفه بلى كثرهم بذلوا وسعهم في التفسير والتوضيح والتلويح والتعريض والترجيح من غير ان يلعن احد على احد طعنا

جاوز عن حد وقد كان كثير منهم يزعمون ما هو رواية شاذة عن امامهم ويرثون ما سلك عليه من غير انهم من غير عصبية مذهبية ولعمري هذه
هي الطريقة المتوسطة التي امرنا باقامتها وابداء التوفيق على سلوكها ولم يزل امر الدين على هذا الاسلوب المتيقن الى ان خلف من بعدهم خلفهم والتابع
اسلافهم وقلدوا الهوا ونفوسهم ونالوا حظا من التعصب لمذهبي وارتكن في قلوبهم التفرقة المشرقة فاخذوا يخرجون مسائل متفرقة من اصول المتفرقة
ويغيرون الحوادث المتكررة على القواعد المتقولة فان جرد واحدنا صحيحا او دليلا غيرة صحيحا لما استسوي بيننا لغزو في الجواب عنه بالتأويل والفسخ
او التضعيف وضعفوا القوى وقروا الضعيف زعمنا منهم ان ما فرغوا وخرجوا ونقلوا عن امامهم لا يكون لنا الدليل الصريح وان امامهم ومن سبقهم
لم يقولوا به الا بعد ظهور دلائل المخالف الصريح واستنكفوا عن زعمنا لقوة دليل الخلاف ونسبوا الى قوة الخلاف ومع كل ذلك اجتنابوا عن تحقير
من خلفهم الطعن على من نازعهم بل كفوا على الجرح والقدح واثبات قوة مسائل موافقهم وضعف قول مخالفهم على منهم ان اختلاف العلماء رحمة وعجزهم
مذهب على مذهب ليس فيه فقرة وان طاعت فتاوى اكثر المتأخرين الذين هم فقهاء كبراءهم ليسوا من المحدثين من اصحاب المذاهب الاربعة
وجدة ما على هذه الطريقة الا على الطريقة السابقة ثم خلف من بعدهم خلفا قاموا بالطامة الكبرى ونصبوا ارباب المنازعة العظمى واخذوا في حصر الصحة
على مذهب امامهم وان خالفوا احاديث الصحيح الصحيح من غير ان يقوم دليل على عدم الاحتجاج بها وحكمي بخلاف مذهب مخالفهم وان افادوا دليل القوية
مع قوة الاحتجاج بما هو حوايا فاذا استلنا عن مذهبنا اجبت بان صواب يحتمل الخطا واذا استلنا عن مذهب مخالفنا اجبت بان خطا يحتمل الصواب
احتمالا اوله يتا ملو في احكامهم وقدر اهل الاصول في مداركهم فاخذوا واعرض عليهم الدليل الصحيح الصريح مخالفنا اختاروه قالوا لا عبرة بنا بفتا
وسلفنا لم يوافقوا وان طاعت اكثر المحدثين وجدة ام هذا كما يتدبر تحذيرهم وهم داخلون في ادنى طبقات الفقهاء باعدون برحمن مذهبنا المحدثين
وهذه الطريقة المتفرقة الممتدة ليست بمختصة بجماعة دون جماعة بل هم الغنمية والشافعية والمالكية والحنبلية ثم خلف من بعدهم خلف تغفل الله
عليهم ثم نشئ من الالات الاجتهاد الخبيث ويشهر عليهم الترجيح الضعيف فتوجهوا الى اختيار الطريقة المتوسطة ولقد صابوا في ما فعلوا لكن اخطاوا في انهم استنكفوا
من الدخول تحت النسب الاربعة وظنوا الانتساب بهما من البعد المستقيمة بل ترقى بعضهم فحكموا بكونه شركا وكفرا وضلالة وكونه مخالفا للكتاب السنة
وفي انهم قصدوا امر المتجربة عداة الفعل الحكيم بآثاره وام تحاكم الشريعة بانفاذ من موافقة الناس كلهم خاصهم وعامهم على هذه الروية وخرجهم
عن الانتساب بمذهب النسب الشريفة وان لم يكن لهم علم لما اخذوا احكامهم ولا تمييز بين الحلال والحرام وارادوا بطلان هذه السنة القديمة التي اجراها الله تعالى
لمصالح عباده ولوليتا ملو في ما ورد من تنزيل كل رجل على مناذله فوقع ذلك مرجحا للفساد والجدال وانعكست الهداية بالضللال ثم خلف من بعدهم
خلفا ضاع الصلوات واتبعوا الشهوات فمضوا يقولون عينا الامم تآب وامرهم بعمل عاصموا وهم اكثر من في عصونا وشئ من عصو سبقتنا
فاقاموا النكاح الاكظم على مية العالم لا سيما امامنا الا قد علمنا ما لم يحنيفة الا عظموا امرهم الى الجرح والقدح وكل مقصود هم الطعن والفرح
ليس لهم حظ من الدين والتقوى ولا نصيب لهم من قابلية العقوى تراهم اذ اساعدتهم التوفيق لطاعة كتب الحديث المعتمدة ووجدوا فيها
احاديث مخالفة للاعمال الاكظم وغيره من عجزنا الى العالم بسطوا السننهم بالطعن رموهم بالمسب اللعن من دون ان ينظروا الى الامم المشركين المحسنين
ويطلعوا على مباحث الفقهاء والمحدثين ويتاملوا في قواعد متقدمة من المفسرين والاصوليين والمتكلمين والمحدثين تراهم يحكمون بخطاء الامام
الاكظم في مسائل عديدة على سبيل الجزم وينعمون ان تركه حتم وتوافقه محرم وطائفة عظيمة منهم قد طارت رتبهم على رتبة
رؤساكهم نازعوا الغنمية في المسائل العديدة كترك القراءة خلف الامام والاسرار بآمين وباليسملة في الصلوة وترك رفع اليدين
عند الركوع والسجود وغير ذلك من الجربيات الشهيرة وبلغوا في نزاعهم الى الدرجة القصوى وطولوا السنة الرد والكد الى
ما لا يتناهي عن كرامهم لا نصيب لهم من العلم ولا حصه لهم من انهم فخروا بالحلال وحالوا الحرموا يا حوا الغيبة وطعن الائمة وتحقير
اهل الاسلام وضرب اهل الاكرام وسبهم وتذليلهم وتقصيصهم وايدائهم وحكم ابتداعهم وضلالهم وغير ذلك من المحرمات
المنصوبة للكفر وهات الشهيرة ولهم يجوز والاحد تقليد الحنفية في هذه المسائل زعمنا فاسد منهم انه ليس في امرنا من الله ان استعمل
بكل من اتدى فيها بالحنفية بالمحرمات المذكورة وقد قابلتهم طائفة عظيمة اخرى عرفوا بالانتماء الى ما تحت الذم في اسسنا قواعد الجدال

الاول

م

الفرق

في كذا

22

[illegible]

عليه وسلم في كل صلاة قراءة قال نعم قال رجل من اصحابنا لا نعلم هذه فالتفت الي كنت اقولها لقوم من فقال اريد اكله اذا لم القوم الا قد كفاهم
قال ابو عبد الله رضي الله عنه هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ انما هو قول في لمداء **واخرجه** الترمذي في جامعه عن اسحق بن موسى الا نضاري
ناقص قال لك عن ابي نعيم وهب بن كيسان ان سمع جابر بن عبد الله يقول من صلى ركعة لم يقرء فيها بام القرآن فلم يصل الا ان يكون وراء الامام قال الترمذي
هذا حديث حسن صحيح **واخرجه** ابو داود في سننه بسنده عن محمد بن ابي ربيع الا نضاري قال ان ابا عبد الله بن الصديق عن صلوة الصبي
فاذا لم يقرء الحمد في الصلاة فليقرأ بغيره بالناقص اقبل عبادة وانا معه حتى صفتنا خلف ابي نعيم وابو نعيم يجهز بالقراءة فجعل عبادة يقرء بام القرآن
فلما انصرف قلت لعبادة سمعتك تقرء بام القرآن وابو نعيم يجهز قال اجل صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الصلوات التي يجهز فيها بالقراءة
فالتبست عليه القراءة فقلنا انصرفنا قبل علينا بوجهه فقال هل تقرءون اذا جهزت بالقراءة فقال بعضنا انا نصنع ذلك قال فلا تانا اقول له يا شيخ
القرآن فلا تقرءوا بشيء من القرآن اذ جهزت الا بام القرآن **واخرجه** ايضا ابن داود بسنده عن ابن جابر وسعيد بن عبد العزيز وعبد الله بن العلاء
عن مكحول عن عبادة بن خوام سبق وفيه قالوا كان مكحول يقرء في المغرب والعشاء والصبح بفاصلة الكتاب في كل ركعة سلم وقال مكحول اقرء في ما جهز
الامام اذ قرء بفاصلة الكتاب بسكت سواء كان لم يسكت اقرء بها قبله ومعه وبعد ولا تتركها على حال **واخرجه** عبد بن حميد وابن جرير وابن ابى
حاتم وابو الشيخ والبيهقي عن ابي مسعود انه صلى باصحابه فسمع ناسا يقرءون خلفه فلما انصرف قال ما ان لكم ان تفهموا ما ان لكم ان تعقلوا
واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا كما امركم الله كذا ذكره السيوطي في الدر المنثور عند تفسير قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
واخرجه على ما ذكره السيوطي ايضا في الدر المنثور ابن ابى شيبة والطبراني في الاوسط وابن مردويه والبيهقي في كتاب القراءة عن ابي واثل عن ابن مسعود
انه قال في القراءة خلف الامام انصت للقرآن كما امرت فان للصلوة شغلا وسيكفيك ذلك الامام **واخرجه** على ما ذكره السيوطي
ايضا ابن ابى شيبة عن علي بن ابي حمزة عن خلف الامام فقد اخطأ **واخرجه** على ما ذكره ايضا ابن ابى شيبة عن زيد بن ثابت قال لا قراءة خلف الامام و
اخرجه ابن ابى شيبة عن علي بن ابي حمزة عن ابي ابراهيم قال اول ما حدثنا القراءة خلف الامام وكانوا لا يقرءون **واخرجه** مما ذكر في المطابع نافع
عن ابن عمر انه كان اذا سئل هل يقرء لهم الامام قال لا اصل الحكم مع الامام فحسبه قراءة الامام وكان ابن عمر لا يقرء له الامام **واخرجه** ايضا
عن هب بن كيسان عن جابر انه قال من صلى ركعة لم يقرء فيها بام القرآن فلم يصل الا وراء الامام **واخرجه** عبد الرزاق عن ابن جريح عن الزهري
عن سالم ان ابن عمر كان يصلي الامام فصار يهرقه ولا يقرء معه **وقال** ابن عبد البر في شرحه المطا ظاهرا ابن عمر الذي رواه مالك انه كان لا يقرء
في سر الامام ولا في جهري ولكن قديما ملك بترجمة الباب بذلك في ما جهر به الامام بما علم من المعنى ويدل على صحته ما رواه عبد الرزاق فانه
يدل على انه كان يقرء معه في ما سرفه انتهى **واخرجه** مسلم في باب سجدة التلاوة بسنده عن عطاء بن يسار انه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الامام فقال
لا قراءة مع الامام في شيء **واخرجه** الدارقطني في طريقه عن علي بن ابي حمزة قال من صلى ركعة لم يقرء فيها بام القرآن فلم يصل الا وراء الامام
الهداية انما هو ما رواه ابن ابى شيبة وعبد الرزاق ايضا وقال الدارقطني لا يصح اسناده وقال ابن حبان في كتاب تضعفاء ان هذا خبر
ابن ابى ليلى الا نضاري وهو بطال وكيف في بطلانه اجماع المسلمين في عبد الله بن ابى ليلى جعلهم لا انتهى **وقال** ابن عبد البر في شرحه المطا هذا الخبر
يحتمل ان يكون في صلوة الجهر لا نه سر كمين مخالفا للكتاب السنن وكيف وهو غير ثابت عن علي بن ابي حمزة **واخرجه** ابن ابى شيبة في مصنفه عن جابر
قال لا يقرء خلف الامام الا ان جهر به كانه اسره ذكره الزيلعي في نصب الرتبة **واخرجه** على ما ذكره الزيلعي ايضا عبد الرزاق في مصنفه عن عبد الله بن قيس
قال سألت جابر ابيقرء خلف الامام في الظهر والعصر قال لا **واخرجه** مالك في المطا عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب انه سمع ابا السائب
مولى هشام بن زهرة يقول سمعت ابا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ركعة لم يقرء فيها بام القرآن فلم يصل الا وراء الامام
هي خداج هي خداج غير تمام قال قلت لابي هريرة اني احب ان اكون وراء الامام قال نعم ذراعي قال يا فارس اقرءها في نفسك اني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول قال الله قسمت الصلوة بيني وبين عبدك نصفها لك ونصفها لي **واخرجه** ايضا
والبخاري والترمذي والنسائي وابن ماجة وابو داود وسفيان بن عيينة في تفسيره وابو عبيد في فضائل القرآن وابن ابى شيبة واحمد في مسنده

[illegible][illegible]

الاولى وسنة بعد سنة من القراءة بقائمة الكتاب بعد القراءة بقائمة من خلفه بالقائمة قال فان لم يفعل الامام فليقرعه مع بقائمة الكتاب على كل حال
واما ما لك فانك لا تسكت في امر غيرهما وقال لا يقرعه واحد من الامام اذا جهل قبل القراءة ولا بعد ما وقال ابو حنيفة واصحابه ليس على الامام ان يسكت اذا كبر
ولا اذا خضع من القراءة ولا يقرعه احد قبل الامام لا في ما اسره ولا في ما كبره وهو قول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله ومروان بن الحكم وعمر بن الخطاب
قال سفيان الثوري ابن عيينة وابن ابي ليلى والحسن بن حي وهو قول جماعة من التابعين بالقرآن وما اعلوه في هذا الباب من الصحابة ممن صح عنه ما ذهب
اليه الكوفيون من غير اختلاف عنه الا جابر بن عبد الله وحده انتهى لمخصر **وقد يقال** ان علي بن ابي طالب من صحبه ما ذهب اليه الكوفيون من غير اختلاف
منه مما ينكر رواية ابن ماجه عنه الدالة على القراءة في السرية كما ذكرها وفيه ايضا ذهب الكوفيون الى كراهة القراءة خلف الامام فيها السرية وفيها
وهو قول اصحاب ابن مسعود وابراهيم النخعي وسفيان الثوري وابو حنيفة وسائر اهل الكوفة وقال جماعة من فقهاء الحجاز والشام والاصوليين يقرعه
مع الامام في كل سرية وهو قول مالك والاوزاعي والشافعي واحمد واسحق والبخاري وقد اختلفت في وجوب القراءة ههنا اذا اسره الامام
فتمسك به من ذهب ما لك عند اصحابه انه سنة ومن تركها فقد اساء ولا يفسد ذلك عليه صلواته وكذلك قال ابو جعفر الطبري ان القراءة في ما اسره سنة
مركبة ولا يفسد صلوة من تركها وقد اساء وقال الاوزاعي والشافعي وابو ثور واحمد واسحق وداود القراءة فيها اسرية الا ما واجب ولا صلوة لمن
لم يقرعه في كل ركعة منها بقائمة الكتاب انتهى لمخصر **وقال** الحارثي في كتابه لتاسخه والمنسوخ من الاخبار بعد ما اسند حديث الزهري عن ابن ابي عمير عن
سعيد بن المسيب عن ابي هريرة الذي فيه فانه انتهى الناس عن القراءة فيما يحجر فيه خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وسياق انشاء الله ذكره وانما خلف
اهل العلم في هذا الباب فذهب بعضهم الى هذا الحديث وقال قراءة الامام وكيفية ومن ذهب الى هذا الثوري وابن عيينة وجماعة من اهل الكوفة وذهب
بعضهم الى ان الامام يقرعه في صلاة السجدة يسكت في صلاة الجهر واليه ذهب الزهري ومالك وابن المبارك واحمد بن حنبل واسحق وذهب جماعة من اهل
العلم الى ان لا يقرأ في الاموال كلها واليه ذهب عبد الله بن عون والاوزاعي واهل الشام والشافعي واصحابه ومن امر بقراءة فاتحة الكتاب ابو سعيد الخدري
والهريرة وابن عباس غيرهما انتهى **وقال** المبرم العيني في اللبابة شرح الهداية لا يقرعه الموقوف خلف الامام سواء تجزئه الامام واسره او لم يقرعه
ابن المسيب عروة بن الزبير وسعيد بن جبيرة والزهري والشافعي وابن ابي ليلى والحسن بن حي وعنده الشافعي يجب على الامام قراءة
الفاتحة في السرية والجهرية وبه قال الليث وابو ثور وفي القديح لا يجب في الجهرية نقله ابو حامد وحكي الرضا وجهه انه لا يجب في السرية وقال ابو ثور يجب
فيهما انتهى وفيه ايضا وقدر ويستم القراءة عن ثمانية نفر من كبار الصحابة منهم الوضئ والعبادلة الثقات واساميهو عند اهل الحديث وذكر الشيخ
الامام عبد الله بن يعقوب الحارثي السبكي في كتابه كشاف الاسرار عن عبد الله بن زيد بن اسلم عن ابيه قال عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يخونون عن القراءة خلف الامام شدا النهي بوبكر الصديق وعمر بن الخطاب عثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن
ابي وقاص وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس انتهى وفي جامع الترمذي خلت اهل العلم في القراءة
خلف الامام فرأى اكثر اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم القراءة خلف الامام وبه يقول مالك والشافعي واسحق
وابن المبارك وروى عن عبد الله بن المبارك انه قال نأقره خلف الامام والناس يقرؤون الا قوم من الكوفيين وشدة قوم من اهل العلم في ترك
الفاتحة وانما خلف الامام وقال لا يخفى صلوة لا بقراءة فاتحة الكتاب وحده كان او خلف الامام وذهب الى ما روى عبادة بن الصامت وقرع عبادة بعد النبي
صلى الله عليه وسلم خلف الامام وما اوردنا من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب وبه يقول الشافعي واسحق وغيرهما واما احمد بن حنبل
فقال معني لم يصلي الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرعه فاتحة الكتاب اكان وحده او بحجر بحديث جابر بن عبد الله حيث قال عن صلى ركعة لم يقرعه فيها
بالقرآن فلم يصلي الا ان يكون وراء الامام قال احمد في هذا رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نأقره لا صلوة لمن لم يقرعه فاتحة الكتاب ان هذا اذا كان
وحده واحدا لغيره من هذا القراءة خلف الامام وان لا يترك الرجل فاتحة الكتاب وان كان خلف الامام انتهى **الفصل الثاني** في تنقيح المذهب بسطها
مع ابطال بعضها قد علم من هذه العبارات ومنها الواقعة من الثقات انهم اختلفوا في بطلان فاتحة خلف الامام على ثلاثة مسائل **الاول** مسائل الحنفية
ومن وافقهم انه لا يقرعه الفاتحة خلف الامام في السرية ولا في الجهرية **الثاني** مسائل الشافعية ومن وافقهم انه يقرعه الفاتحة في السرية والجهرية

[illegible]

عليه السلام الثالث مسلک المالکة ومضى ففهم انه يقر الفلتحة في السرية دون الجهرية ثم تحت كل مسلک مذاهب متشعبة ومسلک متفرقة
 اما **المسلک الاول** فمن مسلک عليه من الكفر بقرأة القراءة وفيها ما فهم من وجوه بالنهي عنها ومنهم من فصّل على كراهتها ومنهم من قال بحجتها ومنهم من
 نفى بها الصلوة بها وهذا القول الاخير ضعف الا قال في هذا المبحث واوضحه بان هو باطل قطعاً وبحق بات يلقط ليه حرصاً وينظم في مسلک
 الاقوال المروية التي يقيم صاحبها عليها حجة ودليلاً وهو مشتمل على تعريض كبير متضاد غاية التضاد لقول من قال ان الصلوة تقسّد بترك قرأتها حتى ان المقلد
 اذا ادرك الامامة في الركعة فاقصد به ولم يتيسر لقرأة فالتفت تحت نفس صلاته فانه مشتمل على فراط كبير بل التفریط في الحكم بنفساً اذا الصلوة بقرأة ترها
 اكثر من كراهية في الحكم بنفساً بتركها وقامت هذين القولين الاكثل الاستدلال على ترك رفع اليدين عند الركوع السجدة في الصلوة بقوله تعالى
 الرزاق الذين قبل لهم كفاً ايديكم وافيوا الصلوة والاستدلال على ثبوتها بقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال عليه السلام
 المستمعين وقفت على كتاب لبعض مشايخ الحنفية ذكر فيها مسائل الخلاف ومن عجائب ما فيه الاستدلال على ترك رفع اليدين في الانتقال
 بقوله تعالى لم ترالى الذين قبل لهم كفاً ايديكم وافيوا الصلوة وما زالت احكامي ذلك لا حجة بنا على سبيل التعجيلى ان ظفرت في نفس التعجيل بما يكون عنده هذا
 العظيم وذلك انه حكى في سورة الاعراف عن المقاصد التي غامنه قال في قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فرفع اليدين في الصلوة فهذا
 في طرف وذاك في الطرف الاخر انتهى فليعلم العاقل ان امثال هذه الافاديل محكية للناظرين ومن خرفة واهية عند المأهرين وهذه عبارات اصحابنا
 الحنفية الذين هم المتفردون بالسلوك على هذا السلک من بين اصحاب الائمة المشهورة الا رجعة الدلالة على ارائهم المختلفة واقوالهم المتفرقة **قال**
 صهر الشريعة في شرح الوفاية ولا يقرع المتر خلف الامام بل يسبح وينصت قال الله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال عليه السلام
 اذا كبر الامام فكبر واذا قرع فاستمعوا له وانصتوا وقال عليه السلام كان له ام قراءه اقام قراءه وقال عليه السلام ما لي انا ذر القرآن انتهى وشرح هذه العبارة
 مع ما يتعلق بها مفوض الى شواحي السمع بالسعائفة في كشف على شرح الوفاية وفقنا الله لحقهم وهم للطلابين نفعه **وقال** فصيحة الدين في شرح الوفاية
 لا يقرع المتر خلف الامام شيئاً لقوله عليه السلام كان له ام قراءه اقام قراءه وهذا ما تورعن ثمانين نفراً من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة الثلثة
 والحدادية وعليه اجماع الصحابة الا ان ثبت البخاري عن عمرو بن ابي بن كعب وحذيفة وابي هريرة وعائشة وعبادة وابي سعيد رضي الله عنهم كانوا يقرعون خلف
 الامام وقد جمع الشافعية بين المتعارضات بقرأة المتر خلفه وقال بعض المشايخ اذا قرع المقتدى في صلوة الخافئة لا يكره على قول محمد واليه مال الامام
 ابو حفص الكبير الائمة اعني واذا قرع المتر فاستمعوا له وانصتوا قال الامام وفي المقيّد والمزيد لو قرأ خلف الامام للاحتياط فان كان في صلوة الجهرية
 اجماعاً وفي الخافئة قيل لا يكره ولا يحرم انه يكره والله اعلى الذخيرة لكن نقل عن جدي شيخنا الاسلام امام ائمة الاعلام في العالم عيسى بن اسمعيل بن ابي
 الماسح بسبغونه سباط البدع واثار الظاهر السعيد الشهيد نظام الملة والدين عبد الرحيم المشهور بين الامام بشيخ التسليم وهو يجهل في مذهب
 ابي حنيفة بافتقار علماء ما وراء النهر وخراسان انه كان يقول يستحب الاحتياط في ما يروى عن محمد ويعمل بذلك ويقول لو كان في جملة من يهر القيامه احب
 الى ان يقال الصلوة انتق طمخاً وفي جميع الرصد شره المتقاية وينص المتر سواء كان مدركاً او لاحقاً او مسبوقاً فيه اشارة الى انه يكره القرأة خلف الامام
 وعن الطرفين لا بأس به في السرية والا ولا صح فانه بنفس الصلوة تعدد من الصحابة كما في الزاهد والظهيرية وعن ابن مسعود رضي الله عنه في رواية عن الشعبي
 سجين بدر ياكلهم على انه لا يقرع خلف الامام كما في الكرماني انتهى وفي شرح القاية للرجدي عن الامام ابي حفص الكبير انه لا يكره قرأة المتر في صلوة الجهرية
 فيها وقيل على قول محمد لا يكره وعلى قولهما يكره وهو لا صح وقال شمس كريمة السرخسي تقسّد صلاته في قول عدة من الصحابة انتهى وفي حواشي شرح الوفاية
 لشيخ الاسلام احمد بن محمد بن سعد الدين النصارى في علم انه اذا قرع المقتدى خلف الامام صلوة لا يكره فيها اختلف المشايخ قال بعضهم لا يكره واليه مال الشيخ
 ابو حفص بعض مشايخنا ذكره ان على قول محمد لا يكره وعلى قولهما يكره كذلك اذكر في الذخيرة في الفصل الثاني من كتاب المصلوة ثم ذكر في الفصل الرابع
 ان الامام لا يكره وقال شمس كريمة تقسّد صلاته في قرأة من الصحابة انتهى وفي نسخة السلوك لشيخه الملوک للسيد والعيني لا يقرع المتر خلف الامام قال
 مالك يقرع في السرية لا في الجهرية وقال الشافعية يقرع المتر خلفه في الكل ولا صح ما قلنا لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا والتراهل التفسير
 ان هذا خطأ للمقديين وقال احمد بن حنبل في حقه في الصلاة وفي نسخة ابي هريرة وحديث ابي موسى واذا قرع فانصتوا قال سلم هذا الحديث في ذكر

[illegible]

والكافي منهم القراءة ما قد عرفت من أن من الصلوات الخمس والموتقى وعبادة وقد دون أهل الحديث أساليبهم نقل المتكذبة خلف الامام في صلاة الخاتمة قبل الزكاة
والتي قال الشيخ ابن حنبل في غير ذلك وعندها يكون انتهى ومثله في شهر الكثر للشيخ المسمر بن الحنفية وفي الحنفية شرحه في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك
في شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك
والعصر وما تشاء من القرآن انتهى وفي غنية المستعمل شرحه من المصطلح بعد ذكر الآثار الواردة في المنع وهذه النص من كراهة ابن حنبل وابن أبي شيبة
قراءة الامام في الصلاة ايضا وهو كراهة فخر بن بكير في غير ذلك وعندها يكون انتهى ومثله في شهر الكثر للشيخ المسمر بن الحنفية وفي الحنفية شرحه في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك
فيما اذا استدعى عليه بما فيه وعيد والوارد ما تقدم من قول عمر وسعد بن علي وكان مستحسنة عند محمد فان لا حرج قولها لما مر في دلالة انتهى وفي
تبين الحقائق شرح كثر الدقائق للشيخ الزيلعي لا يقرع الموتى خلف الامام بل يسلمهم وقال الشافعي في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك
الافتحة الكتاب وحديث عبادة ان النبي عليه السلام قال للمؤمنين الذين قرأوا خلفه لا تفعلوا الا الفتحة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرع بها انتهى
وفي الحديث لا يقرع الموتى خلف الامام خلافا للشافعي في الفتحة له ان القراءة ذكر مشترك فبشره كان فيه ولنا قوله على السلام من كان له امام فقرأه الامام
قراءة له وعليه اجماع الصحابة ويستحسن على سبيل الاحتياط بما يروى عن محمد ويكره عندهما لما فيه من الوعيد انتهى وفي حاشية الحديث المسماة
بالنهاية قوله في ما يروى في الخبر قال شمس الامية للشيخ في تفسيره قوله في قوله عدة من الصحابة وعن عبد الله بن الحنفية قال لا يقرع من الزاب قبل تحب
الفيكيه اسنانه انتهى وفي حاشية الملا الهادي الجوفي يقرع بكراهة عندهما لما فيه من الوعيد فقد روى ان المنع عن القراءة ما شرع عن
ثمانين من الصحابة وقال علي بن محمد خلف الامام فقد اخطأ السنة وقال سعد بن ابى وقاص زيد من قرع خلف الامام فلا صلوة له واثار الصحابة اذا كانت
غير مدركة بالقبول كانت محمولة على السماع فيعارض الخبر مقتضى وجوب قراءة الفتحة على المأموم والشركاء في الجهر اذ انما ضاع العمل المحرم وترك ذرة
ما كفي الله عنه خير من عبادة التقليد انتهى وفي ايسار الشرح الحديث ويستحسن على سبيل احتياط قراءة المقتدى الفتحة احتياطاً لما مر في الخلاف
فيما روى بعض المشايخ عن محمد في الذخيرة لقرأ المقتدى خلف الامام في صلوة لا يجزئ فيها اختلاف المشايخ فيه فقال ابن حنبل وبعض مشايخنا لا يكره
في قول محمد والظاهر للمصنف كلامه ومراره في حالة الخاتمة دون الجهر وفي شرح الجامع للامام محمد بن ابي القاسم السعدي عن بعض مشايخنا ان الامام لا يقرع
القراءة عن المقتدى في صلوة الخاتمة انتهى وفي حاشية الحديث المسماة بفتح القدير بعد ذكر كراهة المأمومين واثار الصحابة في المنع واتهم
عبد الله بن ابي شيبة في قول علي بن محمد خلف الامام فقد اخطأ الغطرة واخرجه الدارقطني من طريق وقال لا يجزئ اسنانه وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء
هذا روى به عبد الله بن ابي ليلى الا نصادى وهو باطل ويكفي في بطلان اجماع المسلمين على خلافه واهل الكوفة اما احاد واثار القراءة خلف الامام
فقط لا انهم لم يحرموه وابن ابي ليلى هذا رجل غير صالح انتهى كلام ابن حبان وايسر ان نسبة الى اهل الكوفة بصحاح بل هو ممنوع عنه وهي عندهم تركه
والمراد كراهة فخر بن بكير في غير ذلك وعندها يكون انتهى ومثله في شهر الكثر للشيخ المسمر بن الحنفية وفي الحنفية شرحه في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك
لا يطاق في الجهر الا على ما مر منه قطعاً انتهى وفيه ايضا قوله في ما يروى عن محمد يقتضى هذه العبادة انها ليست بظاهر رواية عنه كما قال في
الزكاة خلافاً لابن يوسف وابى عنه في دين الزكاة وهو الذي يظهر من قول محمد بن احمد بن حنبل في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك
الرابع الاصح انه يكره ولا يقرع الموتى خلف الامام فان عبادة راتد في كتبه مصححة بالتحقيق عن خلافه فانه في كتاب لا تار في باب القراءة خلف الامام بعد استدل
عليه بن قيس بن اقرظ في ما يجزئ فيه ولا ولا يجزئ فيه قال ابن حنبل في غير ذلك وعندها يكون انتهى ومثله في شهر الكثر للشيخ المسمر بن الحنفية وفي الحنفية شرحه في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك
انما اخرجه في قول محمد لا ينبغي ان يقرع خلف الامام في شيء من الصلوات وفي موطنه بعد ان روى في منع القراءة في الصلوة ما روى في غير ذلك وعندها يكون انتهى ومثله في شهر الكثر للشيخ المسمر بن الحنفية وفي الحنفية شرحه في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك
في ما جهر ولا في ما لم يجزئ فيه بذلك جاءت عامة الآثار وفي قول ابن حنبل في غير ذلك وعندها يكون انتهى ومثله في شهر الكثر للشيخ المسمر بن الحنفية وفي الحنفية شرحه في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك
علام القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدلائل وليس مقتضى اقراءها القراءة بل المنع انتهى وفي الخبر الذي شرحه كثر الدقائق
بعد نقل عبارة الحديث ويستحسن على سبيل الاحتياط في ما يروى عن محمد بن الحسن بن محمد بن القتيبة في غاية البيان بان محمد بن الحسن في كتبه بعدام القراءة خلف الامام في غير ذلك
وما لا يجزئ في حاله ناخذ وهو قول ابن حنبل في غير ذلك وعندها يكون انتهى ومثله في شهر الكثر للشيخ المسمر بن الحنفية وفي الحنفية شرحه في غير ذلك وفي شهر الكافي للشيخ ابن حنبل في غير ذلك

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

في قولهم ان قولنا لا يصح بنا الضعف واوهنها بل و من جميع الاقوال الواقعة في هذه

و ادعوا الحق ان قوله كقولنا او تتبعه من جاء بعده ويستحي ماله وماله عليه وظهر من ايها من العبارات السابقة ان اصحابنا الحنفية اختلفوا في هذا
البحث على خمسة احوال ثلاثة منها هي المذكورة انفا للنسب بطلان حشوات الائمة ورايتها ان الانصاف واجب كما ذكره الكيداني وذكر في بحث الجوهري ان تركها في
في الصلوة حرام فيقولون من ان قال بحجة القراءة خلف الامام وهو الظاهر من كلام بعضهم انها لا تحل ومن ابن الهائم وغيره ان اصحابنا انما لم يطلقوا الحرام
عليها لما عرفت انهم لا يطلقون الا على ما كان دليله قطعيان فيهم منه ان المذكور يخرجنا قريبا من الحرام حكما وان فارق دليله وعلى هذا القول في القول
بالحرمة يتفرع الحكم بفسق القادى كالحكم عن الدين المختار ومقتضاها الفسق بالقراءة ولو مرة كما هو شأن سائر المحرمات لكن من عمن الظاهر ان
انما يفسق بالاعتداء كما انه صغيرة فهو ما مبني على ان القراءة مكروهة تنزيها او على انها مكروهة تخريجا بناء على ما ذكره بعضهم ان ارتكاب المكروه
تخريجا من الصفات كما ذكره صاحب الجواهر في رسالته المولفة في بيان العاصي للكتاب والصفاء ان ارتكاب كل مكروه تخريجا من الصفات ثم ذكر ايضا
انهم شبهوا الاستطاعة بالعدالة بالصغيرة كما دما ان عليه لكن لا يخفى ان هذا خلاف جمع من الاصوليين ان المكروهة تخريجا قريبا من الحرام وان تركه
يترتب عقوبة دون العقوبة بالنار كما ان الشفاعة لا يظفر ان ارتكاب المكروهة القريب ايضا من ارتكاب الحرام كما حقه
في رسالته تحفة الاكابر في احياء سنة سيدنا ابرار وغيرهم فها هو ينفي وتقامسها ان الصلوة تنفسد بالقراءة خلف الامام كما ذكره
في درر البحار وخلاف الاصح في هذه خمسة اقوال لا يصح بنا الضعف واوهنها بل و من جميع الاقوال الواقعة في هذه
المسئلة القول الخامس وهو نظير رواية مكحول النسخي للشاذلية المروية عن ابي حنيفة ان رفع اليدين عند الركوع وغيره مفسد للصلوة وبناء
بعض مشايخنا عليها عدم جوازها كقوله بالشافعية وكلاهما من الاقوال المروية التي لا يحل ذكرها الا للباحث عليها وان ذكر في كتاب من الكتب
الفقهية لا يصح بنا الحنفية وقد اوضحت ذلك في رسالتي الفوائد البهية في تراجم الحنفية وفي تعليقاتي عليها المسماة بالتعليقات
السنية فلهذا لم اكتب شعري هل يقول عاقل بفساد الصلوة بما ثبت فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من اصحابنا
اصحابنا به وادعوا فرضنا انه لو ثبت لا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من اصحابنا او ثبت وصار منسوخا فغايبته ان يكون خلاف السنة او مكرها
قائما بها او تخريجا هو لا يستلزم فساد الصلوة به بل او فرضنا انه حرام محرمة قطعية لا يلزم منه فساد الصلوة ايضا فافهم ان كتاب كل حرام في
الصلوة مفسد لها اما لو كان من قبيل المعلوم ان قراءة القرآن في نفسها ليست بمنافية للصلوة بل الصلوة ليست الا للذكر والتسبيح
والقراءة الا انما في ما خرجنا به من طريق كل قوم من المصطلقين ابن مسعود قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعود في ان يرد على السلام الصلوة
فاثمة ذات يوم فسلمت عليه فلم يرد علي وقال ان الله يخذل في امره ما شاء وان قد احذرت لكم في الصلوة ان تذكروا احدا لا يذكر الله وما ينسب من تسبيحه
وتجديد وقوم الله فانتبهن ذكره السيوطي في الدمشق وخبر مسلم وابو داود والنسائي واحمد وابن ابي شيبة عن معاوية بن الحكم السلمي قال ايضا انما
اصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطس حل من القوم فقلت يرحمك الله فها في القوم بالبحار وهم فقلت وانك اصابه ما شاء الله فها في القوم بالبحار
ما لم يمت فلما ارادهم يمتون سكنت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فها في القوم بالبحار فها في القوم بالبحار فها في القوم بالبحار فها في القوم بالبحار
اوشتمه فقال ان هذه الصلوة لا يصح فيها تسبيح الا في الامام هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن فهذا مما لا يخبر والافعال والافعال
ان قراءة القرآن واداء الاذان ليست بمنافية للصلوة فكيف يصح الكذب في الصلوة مما يكون ذلك منها او حراما بما لا حرم من ذلك لا يستلزم
ذلك واني والله لاني ليجب شديد من صنع من نقل هذا القول في كتابه وسأذكر عليه ولم يحكم بكونه غلطاً من ادعاء ما قاله من ان الفناء حرام ولم
يحكم بكونه صحيحاً لو كان ما بيننا فلهذا صرحنا بما استدل اصحابنا من القول الواهي ببعض آثار الصحابة كاتر من صلى خلف الامام فلا صلوة له
وستعرف انه صواب لا يخفى به ولا يستغفر الاستدلال به وما ذكره الشافعي ومن تبعه ان فساد الصلوة مذهب عدة من الصحابة يقال له
اي صحابي قال بهن او اي مخبر خرج هذا او اي من روى هذا او فخره نسبة اليهم كما شاهدته من دون سند مسلسل صحيح برهانه مما لا يعتد به
وقرئ يسمي هذا القول قول الحرمة ووجب ترك القراءة فانه مجرد دعوى لا بد له من دليل وتعليل ولا يخفى ان الاصل الكيداني والنسائي
في التمهيد من الجرحات وقد رد عليه علي البخاري في رسالته تزيين العبادات بتعيين الاشارة ورسالته التزيين بالتهذيبين وادبنا

فذكرنا سبعة من ذرية أبي قحافة الخاتمة
في السيرة والمجربة

21

三

باب فی بیان امام

حديثه غير محفوظ وقد روي عن يحيى بن سعيد النخعي انه بلغه ان سعيد بن المسيب من قوله هو اشبه بالصواب ورواه الدارقطني ايضا من طريق ابي حنيفة
 وهو متروك عن السلسلة وسعيد جميعا عن ابي هريرة وفي الباب عن ابن عمر واه التمسك وابن ماجة والدارقطني من حديث بقيقه حدثني ابي حنيفة
 يزيد عن الزهري عن ابيه رفعه من ادراكه اربعة من صلوة الجمعة وغيرها فليخبرنا في الأخرى وقد تمت صلواته وفي نكته فقد ادرك الصلوة وقال
 ابن ابي داود والدارقطني تفرد به بقيقه عن يونس قال ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه هذا خطأ في المتن والاسناد وإنما هو عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة
 مرفوعا مدرج من صلواته فقد ادركها وما قوله من صلوة الجمعة فهو وله طريق أخرى أخرجه ابن حبان في الضعفاء من حديث
 ابراهيم بن عطية عن يحيى بن سعيد عن الزهري به قال ابراهيم منكر الحديث جدا وكان هشيم يذلس عنه اخبارا لا اصل لها وهو خطأ ورواه
 يعيس بن الجهم عن عبد الله بن زهير عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أخرجه الدارقطني وأخرجه ايضا من حديث عيسى بن ابراهيم عن عبد العزيز بن مسلم
 والطبراني في الاوسط من حديث ابراهيم بن سليمان عن عبد العزيز بن مسلم عن يحيى بن سعيد وأدعوا عبد العزيز بن زهير تفرد به عن يحيى بن سعيد وازال
 تفرد به عن عبد العزيز بن وهب في الامرين معا كما تراه انتهى كلامه **وقوله** على ان التقييد بالخمسة وشرا به لا يظهر الفرق بين الجمعة وغيرها فأما الدرك
 عامة شاملة لها ولغيرها فأجابه هذا الحكم المستفاد من الحديث المذكور في الجمعة دون غيرها لا يخجل عن شيء **وقوله** وليس في ذلك دليل
 مطلوبهم فيه ان الظاهر من حديث ابن خزيمة ان الجواز بالركعة فيه الركوع لا الركعة التامة وان تمام لفظ قبل ان يقيم صليبه قرينة على ذلك واضحه وقد
 حمله على هذا ابن خزيمة نفسه حيث ترجم الباب بذكر الوقت الذي يكون فيه اما موم مدركا للركعة اذا ركع امامه وروى فيه هذا الحديث
 كما ساقى عن ابن حجر **وقوله** وما مقتد متان على لغوية متعقب بان ذلك عالم ينظم به صادف وقد وجد ههنا **وقوله** فلا يخجل من حديث
 ابن خزيمة الخمر ودان لا ويؤيد نفسه حمله على ما يفيد مطلوبا للجهر **وقوله** قلت دفع توهم الخمر وش بان هذا وان كان محتملا لانه لكنه ليس
 بالنسبة الاحتمال الذي حمله عليه الجهر **وقوله** وقد ذهب الى هذا بعض اهل الظاهر وابن خزيمة يقال عليه للظاهرة اقول كثيرة صوحية ابطال
 فليكن هذا القول موقفا ونسبته الى ابن خزيمة مطالبة بتصحيح النقل للصحيح وليس في صحيحه ما يدل عليه **وقوله** انه احتج لذلك بما روي عن علي
 هريرة الخمر ودان يحيى بن خزيمة يمكن به والحديث المرفوع لا اصل له **وقوله** وقد رواه البخاري الخ فيه انه متكلم فيه فقد قال
 ابو عبد الله في شرح الموطا هذا اقول لا نعلم احدا من فقهاء الامصار قال به وفي اسناده نظر انتهى مع انه معارض بما أخرجه مالك عن ابي هريرة
 على ما ذكره **وقوله** قال الحافظ ابن حجر في مفضل المحجب حيث اقتصر من كلام ابن حجر ما يقتضيه مطلوبه وحذف قدر منه يدل على انه وكلام
 عبارة ابن حجر في تلخيص الجبر هذه حديث ابي هريرة رغم من ادراك الامام في الركوع فليكن معه وليعد الركعة البخاري في القراءة خلف الامام حديث
 البهري انه قال اذا ذكرت القوم راكعا لم تقعد بتلك الركعة وهذا هو المعروف موقف واما المرفوع فلا اصل له وعمله الرافعي بتعالاهم ان باعاهم
 العبادي حكى عن ابن خزيمة انه احتج به قلت ولجعت صحيح ابن خزيمة فوجدته اخرج عن ابي هريرة مرفوعا مدرج ركعة من الصلوة فقد ادركها قبل ان يقيم
 الامام صليبه وترجمه بذكر الوقت الذي يكون فيه المأموم مدركا للركعة اذا ركع امامه من وهذا ما عايناهما نقلوه عنه وفي يد ذلك انه ترجم بعد ذلك
 باب درساك الامام ساجدا وكلامه لا يقتضيه في السجود ولا تعد به اذا لم يدرك السجدة اما يكون باحراك الركوع واخرجه من حديث ابي هريرة ايضا
 مرفوعا اذا سجدتم ونحى سجودا وسجدوا ولا تعدوا هاتين من ادراك الركعة فتدرك الصلوة وذكر الدارقطني في هذا قوله عن معاوية وهو سئل ان ترى كلامه فهذا
 صحيح في ان ابن حجر ليس بواحد من نقل ما نسبوا الى ابن خزيمة وان سياق كلامه صحيح كما يدل عليه **وقوله** وقد حكى البخاري هذا المذهب لا يطعن
 القلب به ما لم يترك تلك العبارات التي اوردت عن الصحابة وغيرهم ليظهر فيها كل هو مفيدة لما ادعاه املا **وقوله** فالجواب من يدعي الاجماع والمخالفة
 مثله لا ما ناسته تقييد اعلم من نقل الاجماع بعد عموما من نقل الاجماع قبلهم فاما يصح الايراد عليه اذا تحقق الخلاف قبله واشتاتته
 في غير الاشكال **وقوله** لانه كلامه باعاده لم يقل البينا انه عند الخمر ودان لما كتبت انه لم يأمور به عادة ثبت انه اعتد بها لان السكوت
 في معرض الضرورة بيان **وقوله** لا يحتاج لشيء قد غنى عنه لا يصح غير صحيح فان الاحتجاج بما مر منه عن غيره من حيث انه
 منه عنه لا يثبت اولا وفيه غير صحيح لكنه ليس بموجود ههنا واما الاحتجاج لنفسه فقد ذكر الشئ ونفاذه وكفايته بعدم ما يدل

عليه ان رد النهي عنه صحيح كما بسط في كتب الاصول فان الترخي لا يستلزم عدم تفرده اصلا **وقوله** وقد اجاب ابن خزيمة عن الخليفة ابن ابي عمير
مردود بانه فان كان الاختراع غير مذكور هو احدى لكن مع ضرورة **وقوله** ثم خرم الخليفة عالم بغير الدليل عليه واما الاستدلال بحديث فانكم تاتوا على ما
ادعاه لا يصح لانه لا يخلو من ان يكون ما في هذا الحديث عامة على اصل وضعها شاملة لجميع ما في الصلوة او مخصوصة الاول باطل ولا الزمان يلزم علقت
الثناء والتوجيه ونحو ذلك من الادعية الواردة وفانك الشئ قضاء ما فات وان ادرك الفاتحة وغيره امكن الادراك والتأني مضول فانه كما خصص اللفظ
العام بالادراك كان الشرائط بذلك اخل اذ لم يخصصها استحق الفاتحة بدلائل اخرى ظهر بها قوة قوله ولا يجوز ان يخصص شي من ذلك بغير نص لا سبيل الرجوع
وقوله وهو كاذب في ذلك صادق في حق المتأخرين ان ارادوا بالاجماع اجماع الكل كاذب في حق المتقدمين والمتأخرين ان ارادوا به اجماع الجمهور **وقوله**
لانه قد رد الخليفة ما لم يبين صحة هذا كما في سبيل الدلالة **وقوله** حجة عليهم حجة عليه فان الذين استدلو على مطلوبهم بهذا حيث حملوا الركعة على
الركعة ومن المعلوم ان ذلك لا يسقط عنه قضاء ما لم يدرك وعلى ذلك حمل الركعة على الركعة كما ملته هي يحمل على ان من ادرك ركعة فقد ادرك ثواب الجماعة
وقوله ان انقض الخ محدث بان لهم اقرار اخر اوضح منه **وقوله** القائلين بالمدح لثاني محتاج الى اثباته **وقوله** من المعبودين يعني فان
كون الحديث صحيحا عندنا لا يثبت ان لا يستلزم ان لا يذهب الى خلافه بدليل اخر اخرج منه في زعمه **وقوله** ومن الادلة على اذهابنا الى ان قد عرفنا ان الاستدلال
به لا يصح **والثالث** قول احمد وغيره انه يقر خلف الامام الفاتحة في ماسوف واجهر ايضا ان لم يسمع قراءة الامام ولا سكنت **والرابع** قول جماعة
من المحدثين انه يقر بها في السرية مطلقا وفي الجهرية في السكيات فان لم يظهر بسكينة فلا **والخامس** انها واجبة في السرية غير واجبة في الجهرية
وهي رواية عن الشافعي **والسادس** انه يقر بها فيهما لا على سبيل الوجوب بل على وجه السنية وهو وجوب في مذهب الشافعية **والسابع** **والثالث** وهل ان يقرها في السرية دون الجهرية فتحت قوله ان الاول انه فرض في السرية كما هو قول اصحاب **والثاني** انه لا يقر في الجهرية ويقر
في السرية لا على سبيل الوجوب فان لم يقر فلا باس **باب ثانيا** في ذكر ما استدلل عليه اصحاب المسالك الثلاثة المشهورة من الادلة الاربعة مع
ذكر ما رد عليها وما ينفعها ويعلم من البحث في ذلك كيفية استدلال المذاهب المتفرقة المندرجة تحتها مع ما لها وما عليها وفيه فصول مشتملة
على اصول **الفصل الاول** ذكر ما استدلل به اصحابنا الحنفية ومن وافقهم على مذهبهم مع ما ينفعهم وما يضرهم بتحقيق يقبله اهل الاصل
عن مبادي الاعتصاف **اعلم** ان اصحابنا استدلو على ما ذهبوا اليه انه لا يقر بالفاتحة ولا شيئا مطلقا في السرية والجهرية بالنكس والسنة النبوية
وانما الصلابة والاجماع والمعقول فلذلك ذكرها في خمسة اصول **الاصول الاولى** الاستدلال بالكاتب هو قوله تعالى فسورة الاعراف واذا قرئ القرآن فاستمعوا له
واصتقوا العلكم وحيون فان الله امر فيه باستماع القرآن والانصات اذا قرئ فيكون ذلك فرضا ولا اقل من ان يكون واجبا وترك الفرض حرام وترك الواجب
مكروه محرما فيمكن قراءة التلذد المستلزمة لتلك الانصات والاستماع محرم او مكروه تحريما **ويستدلوا** على كون استماع القرآن خارج الصلوة
فرضا لكن كثيرا منهم صرحوا انه فرض كفاية وتحقق العلامة الشهاب بنقارى مراده في رسالته الاتباع في مسئلة الاستماع انه فرض عين حديث
قال الالية الزكية بعمومها واطلاقها دليل على وجوب الاستماع داخل الصلوة وخارجها اذ قد تقرر في الاصول ان العبارة بعموم اللفظ او اطلاقه
لا يخصص السبب وتقييده وقد شتهر من الصحابة ومن بعدهم التمسك بالعمومات والاطلاقات الواردة في حوادث واسباب خاصة من غير قصر لها
على تلك الاسباب فيكون اجماعا على ان العبارة بعموم اللفظ والاطلاق لا يخصص التقييد فلذا قال الشافعي في المدارك ظاهر الالية وجوب الاستماع والانصات وقت قراءة
القرآن في الصلوة وغيره او قال الشافعي اكل الدين في شرح البردة وهذه الالية حجة باعتبار ان الامر لو عدل على وقت معين فيجب استماعه في اي وقت كان
قلت واذا دلت الالية على وجوب الاستماع مطلغا في الصلوة بالطريق الاول لا فيها مقام الاستماع انتهى **وقال** ايضا معنى الواجب والفرع طريق التقييد
حصول المقصود من شوعية بجر حصوله وحكمه اللزوم على الكل السقوط بفعل البعض ومعناه على طريق العين عدم حصول المقصود من شوعية لكل احدا لا
يصدر عنه وجوبه وحكمه اللزوم على من وجب وفرض عليه حتما لا يبدل عنه فعل غير هذا فاقول المقصود من شوعية استماع القرآن التدبر والتفكير حيوية
والعمل به لا مجرد الانصات اليه ولا احترام كاطن فحق الكفاية والكفاية وصراح الدلالة المطلوبة من القراءة التدبر والتفكير حيوية العمل به قاله تعالى
تعالى ترثاه اليك مملوك ليدبر واياته يستدلوا بالادلة **قال** المحسن ان القرآن يعمل به فالتحذات الناس ثلاثة وعلا في النهاية القراءة غير مقصودة

[illegible]

١٨
وَأَشْلَمَ لَمَنْ الْتَمَّ
الْمَذْكُورَةَ وَالْمُحْجَا
عَلَى الْبَقَرَةِ
خَلْفَ الْأَمَامَةِ
وَعَنْ يَمَانِهِ
فِي حَالِ الْبَقَرَةِ
فِي حَالِ صُحَابِ
الْفَتْحِ عَلَى أَسَدِ
عَلِيٍّ كَيْفَ تَقْدِيرُ
تَنْفِذِ الْبَقَرَةِ
فِي حَالِ الْبَقَرَةِ
عَلَى الْبَقَرَةِ
وَأَشْلَمَ لَمَنْ الْتَمَّ

ان لا يرفعها حتى يسمعوا ولا يضيء باللسان ولا يستمع بالاذنين **واخرج** عبد بن حميد عن الضحاك قال كانوا يتكلمون بالصلاة فانزل الله هذه الآية **واخرج** ابن ابي حاتم وابو الشيخ وابن ماجة والبيهقي في سننه عن ابن عباس نزلت واذا قرأ القرآن فاستمعوا له في صلاة الجمعة وصلاة العيدين وفي ما جاءهم بقرآن في الصلاة **واخرج** ابن ابي حاتم وابو الشيخ عن ابن عباس قال المومن في سعة من الاستماع عليه الا في صلاة الجمعة وفي صلاة العيدين وفي ما جاءهم من القراءة في الصلاة **واخرج** ابن ماجة والبيهقي في القراءة عن ابن عباس قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له في صلاة الجمعة وفي ما جاءهم من القراءة في الصلاة وفي الخطبة يوم الجمعة وفي العيدين فمنها هم عن الكلام في الصلاة وفي الخطبة لا تخاف صلاة وقال من تكلم يوم الجمعة ولا قام غيب رسول الله في الصلاة وفي الخطبة يوم الجمعة **واخرج** عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن ابي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن الجارود وابو الشيخ والبيهقي في القراءة عن فلا صلاة له **واخرج** عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن ابي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن الجارود وابو الشيخ والبيهقي في القراءة عن مجاهد في هذه الآية قال هذا في الصلاة والخطبة يوم الجمعة **واخرج** عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جابر عن مجاهد قال وجب لا نصية اثنين في الصلاة والا كما يقرأ وفي الجمعة والا كما يغيب **واخرج** ابو الشيخ عن ابن جابر قال قلت لعطاء ما اوجب الاضات يوم الجمعة قال قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له قالوا لا يرفعون اصواتهم في الصلاة وفي الجمعة قلت ولا نصية يوم الجمعة كالاضات في القراءة قال نعم **واخرج** ابن ابي شيبة عن الحسن في قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له والنصية قال عند الصلاة المكتوبة والذكر **واخرج** عبد الرزاق وابن المنذر عن الكلبى قال كانوا يرفعون اصواتهم في الصلاة حين يسمعون ذكر الجنة والذكار فانزل الله واذا قرأ القرآن فاستمعوا له **واخرج** ابن ابي حاتم وابو الشيخ عن ابن عباس في هذه الآية قال الصلاة حين ينزل الوحي عن الله **واخرج** البيهقي في القراءة عن عطاء قال سألت ابن عباس عن قوله واذا قرأ القرآن فاستمعوا له هذا الكل قارى قال لا ولكن في الصلاة **واخرج** عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جابر عن مجاهد انه كان اذا قرأ امام بآية خروا واية رحمة ان يقول احد من خلفه شيئا قال السكوت **واخرج** ابو الشيخ عن عثمان بن ابي شامة انه اذا قرأ في الصلاة غطي وجهه بثوبه وبناء من ذلك قوله الله واذا قرأ القرآن فاستمعوا له فيكون ان يشغل بصوته وشيئا مما جوارحه بغير استماع **واخرج** ابن جابر وابو الشيخ عن ابن جابر في قوله تعالى فاستمعوا له والنصية اذا قام الامام في الصلاة **هذه الاثار** شهدها منهم اختلاف في سبب نزول الآية على قول واحد انها نزلت في سماع الخطبة وتانيها انها نزلت في القراءة خلف الامام في الصلاة وثالثها انها نزلت في التكلم في الصلاة وما جوارحه من الاذكار خلا الامام عند آيات الترغيب والترهيب وثامسها انها عامة لكل سامع القرآن سواء كان في الصلاة او في الخطبة وستاسها انها نزلت في القراءة في الصلاة والخطبة جميعا **ومن** ثم اختلف المفسرون في تفاسيرهم فمنهم من ذكر الاختلاف فيه من غير ترجيح ومنهم من اختار بعضها ومنهم من بطل بعضها ومنهم من ابدع احتمالا سواها **ففي** معالم التنزيل البغوي اختلفوا في سبب نزول هذه الآية فذهب جماعة الى انها في القراءة في الصلاة روى عن ابي هريرة الفهم كانوا يتكلمون في الصلاة بمواضعهم فامروا بالسكوت وقال قوم نزلت في ترك الجهر بالقراءة خلف الامام وقال الكلبى كانوا يرفعون اصواتهم في الصلاة حين يسمعون ذكر الجنة والثواب وهذا قول الحسن الزهرى **والنسخ** ان الآية في القراءة في الصلاة وقال سعيد بن جبير ومجاهد ان الآية في الخطبة وقال سعيد بن جبير هذا في الاضات يوم الاحد في الفطر ويوم الجمعة وفي ما جهر فيه الامام وقال عمر بن عبد العزيز الاضات لكل واعظ ولا ولا هما وهوانها في القراءة في الصلاة لان الآية مكية والجمعة وجبت بالمدنية انتهى **ومخصصا** وفي تفسير البصيصاوى نزلت في الصلاة كانوا يتكلمون فيها فامروا باستماع قراءة الامام الاضات له وطاهر اللفظ يقتضي وجوبها حيث يقرأ القرآن مطلقا وعمامة الققهاء على استحبابها خارج الصلاة واحتج به من كثير وجوب القراءة على المأموم وهو ضعيف انتهى **وتعقبه** الشيا بل الخفاجى بعد ما ذكر وجب احتياج الحنفية لضعف فيه بل طاهر النظر معه والكلام عليه وما فيه مفصل في الفروع انتهى **وفي** تفسير الجلالين نزلت في ترك الكلام في الخطبة وعقبه جازا لا شتمها عليه وقيل في قراءة القرآن مطلقا انتهى **وقال** الشيخ سليمان الحارثي في حواشيه عليه هذان قولان في سبب نزولها وبقي قولان اخران حكاهما الخازن ونصه اختلف العلماء في الحال التي امر الله بالاستماع لها والقرآن والاضات له اذا قرأه لان قوله فاستمعوا له امر بطاهر الامر الى وجوب مطلقها ان يكون الاستماع والسكوت واجبين وتعلما في ذلك اقوال القول الاول وهو قول الحسن واهل الطاهران فحوى هذه الآية على العموم فحوى في

[illegible]

هو يوم من يومين الكبر والكرامات ويزيد بها ما زاد في غير يومين من غير الله تعالى
هو يوم من يومين الكبر والكرامات ويزيد بها ما زاد في غير يومين من غير الله تعالى

وفي موضع قرأ القرآن يجب على كل واحد الاستماع له والسكوت القول الثاني انما نزلت في تحريم الكلام في الصلوة القول الثالث انما نزلت في رفع الأصوات
وهم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الكلبى كانوا يرفعون أصواتهم في الصلوة حين يسمعون ذكر الجنة والنار القول الرابع انما نزلت في السكوت
عند الخطبة يوم الجمعة وهو قول سعيد بن جبير ومجاهد وعطاء وهذا القول قد اختاره جماعة وفيه بعد لأن الآية مكية والخطبة انما وجبت بالنبوة
انتهى كلام الخازن وقوله فيه بعد الخ هذا البحث ذكره ايضا غيره كالتحطيط والتحطيط كون الأمر للوجوب على رادة الخطبة لا يوافق هذا ذهب الشافعي
الجديد لأن استماع الخطبة عند سنة نعم يمتنع على مذهبه القديم انتهى وهذا ترك التنزيل للشافعي ظاهر وجوب الاستماع والانصات
وقت قراءة القرآن في الصلوة وغيرها وقيل معناه اذا أتى عليكم الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له وجميعهم الصواب على انه في استماع المزمع وقيل
في استماع الخطبة وقيل فيها وهو الأصح انتهى وفي الكشف ظاهر وجوب الاستماع والانصات وقت قراءة القرآن في صلوة وغير صلوة وقيل كان في السكوت والصلوة
فانزلت ثم صار سنة في غير الصلوة ان ينصت القوم اذا كانوا في مجلس يقرأ فيه القرآن وقيل معناه اذا أتى عليكم الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له وقيل معناه
فاستمعوا له فاعملوا بما فيه ولا تتجاوزوه انتهى وفي تفسير القرطبي ان قوله فاستمعوا له وانصتوا امر ظاهر للوجوب بنقضه ان يكون الاستماع
والسكوت واجبا ولنا من فيه اقوال الأول هو قول الجيس قول أهل الظاهر انما يخبر هذه الآية على من يقرأ القرآن في موضع قرأ القرآن جيب على كل عمل
والقول الثاني انما نزلت في تحريم الكلام في الصلوة والقول الثالث ان الآية نزلت في ترك الجهر بالقراءة والاعلام وهو قول الحنفية واصحابه والراجح انما نزلت في
السكوت عند الخطبة وفي الآية قول خامس هو انه خطاب مع الكفار في ابتداء التبليغ وليس خطا بامع المسلمين وهذا قول الحسن مناسبتهم لله تعالى
قبل هذه الآية بان اقواما من الكفار يطلبون آيات مخصوصة ومعجزات مخصوصة فاذا كان الرسول لا يأتيها قالوا الا اجيبها فامر الله رسوله ان يقول
جوابا من كلامهم انه ليس ان اقرر على ربي وليس لي الا ان انظر لوجهي ثم بين الله ان النبي لما ترك الايات بطلت المعجزات التي اقرجها في محبة النبوة لا اقران
معجزة تامة كافية في ثبات النبوة وعبر الله هذا المعنى بقوله هذا بصائر من ركبوه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون فلو قلنا ان قوله تعالى واذا قرئ القرآن
فاستمعوا له المراد منه قراءة المأمور خلف الامام لم يحصل بين هذه الآية وبين ما قبلها تعلق بوجه من الوجوه وانقطع النظم وحصل فساد الترتيب
وذلك لا يليق بشأن الله فوجب ان يكون المراد منه شيئا آخر سوى هذا الوجه وتقريره انه لما ادعى كون القرآن بصائر وهدى ورحمة من حيث انه
معجزة دالة على صدق النبي وكونه كذلك لا يظهر الا بشئ مخصوص وهو ان النبي عليه السلام اذا قرأ القرآن على اولئك الكفار استمعوا له وانصتوا حتى يعفوا
على فضله ويحيطوا بما فيه من العلوم الكثيرة فظهر لهم صدق قوله في صفة القرآن انه بصائر وهدى ورحمة فثبت اننا اذا حملنا الآية على هذا
الوجه استقام النظم وحصل الترتيب الحسن المفيد لوجوب حملنا الآية على صنع المأمور من القراءة خلف الامام فساد النظم وحصل الترتيب وبما يقرى ان حمل
الآية على ما ذكرنا اول من وجوه الاول انه تعالى حكى عن الكفار انهم قالوا اسمعوا هذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغيبون فلما حكى ذلك عنهم ناسب ان يامرهم
بالاستماع والسكوت حتى يمكنهم الوقوف على ما في القرآن من الوجوه الكثيرة الباقية الى حد اعجاز والوجه الثاني انه قال قبل هذه الآية هذا ايضا سر
من ركبوه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون فحكم بكون هذا القرآن رحمة للمؤمنين على سبيل القطع والجزم ثم قال واذا قرئ القرآن الخ ولو كان الخطاب
بقوله فاستمعوا له وانصتوا هم المؤمنون لما قال لعلكم ترجون لأنه جزم قبل هذه الآية بكون القرآن رحمة للمؤمنين قطعا فكيف يقول بعد من غير فضل
لعله يكون القرآن رحمة للمؤمنين اها اذا قلنا ان الخطابين به هم الكافرون صحح قوله لعلكم ترجون انه في ملخصها فظهر من هذه العبارات نظايرها
اقول اخر في تفسير الآية المذكورة وتأويلها سوا الاقوال الستة التي ذكرناها فسا بها انما نزلت في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن عند نزوله ثامنا
لرفع فاستمعوا له العمل بما فيه لا سماعه وتأسيها ان الخطاب في هذه الآية للكفار لا للمسلمين اذا تمهد هذا فنقول ما ذا
اراد المراد من قوله انما نزلت في الخطبة وان فرضية الاستماع لقراءة القرآن مقتضية على الخطبة ان ارادته التحمل للآية دون غيره فهو باطل قطع
لوجوه الاختلاف الكثيرة من الصيابة ومن بعدهم في تفسيرها وتأويلها كجزمنا ان ارادته المحتمل الظاهر فباطل ايضا فان الظاهر منها وجوب الاستماع
مطلقا باختار الظاهرية وجميع من اهل المذهب معتبرة وخرجوا عن هذه كونه استماع القرآن فرض عين او تكليفية وان ارادته المنقول عن الصوابية
ومن بعدهم نفي جميع ما ذكرنا من الآثار المختلفة والعبارة المشتقة وان ارادته الثابت نقلنا من حيث الاسناد دون غيره فمن طالب

بما تبادله ودون غرض القاد وان اراد انه المخرج من بيان التفاسير المختلفة فهو دعوى بلا بينة وان اراد معنى اخر فليبينه حتى ينظر فيه الوجه الثاني
الظاهر لفظ القرآن عام في تخصيصه بالاستماع حال الخطبة من غير بان غير تام فان قال هذا الوجه مشرك الرد علينا وعليكم لا تكمل ايضا
تخصيصه بالقراءة خلف الامام ويقولون انها نزلت فيها عن القراءة خلف الامام قلنا له كلا بل رد علينا ما نشر الخفية هذا اذ ان قلنا
بنزولها في القراءة خلف الامام قلنا لا تخصص حكمها بل يجعل شاملا لجميعها حتى نقول بسجود سماء القوم مطلقا كفاية او عينيا ووجوب
استماع الخطبة ايضا وانت خصصوه بالخطبة بحيث لا يخرج حكمه في غير ما عندكم فلا يرد علينا الا ان ارد بل هو مقصود عليكم فان اجاب عنه
بان اختصاصه باقتفاء لما هو المنقول عن جمع من المفسرين من ان نزولها في الخطبة قلنا له يعارضه ما نقل عن جميع اخوانه في القراءة في الصلوة
فاناله وحده على هذا من وجوه واجاب عنه به الفخر الرازي في تفسيره حيث قال بعد نقل القول الرابع انها نزلت في السكوت
عند الخطبة هذا القول منقول عن الشافعي وكثير من الناس قد استبعد هذا القول وقال اللفظ عام وكيف يجوز قصوه على هذه الطبقة الواحد واقول
هذا القول في غاية البعد لان لفظة اذا تفيد التكرار ولعل عليان الرجل اذا قال لا مراثة اذا دخلت الدار فانت طالق
فدخلت الدار مرة واحدة طلقت طلقة واحدة فاذا دخلت الدار ثانيا لم تطلق بالا اتفاق لان كلمة اذا تفيد التكرار اذا ثبت هذا فنقول قوله واذا قرئ
القرآن فاستمعوا له وانصتوا لا يفيد الا وجوب الانصات مرة واحدة وهذا الوجه الاستماع عند قراءة القرآن في الخطبة فقد وثقنا به جيل اللفظ
ولم يتفق في اللفظ ولا على ما وراء هذه الصورة انتهى قلنا له هذا الكلام وان صدر عن الامام لا يخلو من احتمال الرواء اما اوله فلان قصر
اللفظ العام على صورة مخصوصة من غير بينة بعيد غاية البعد فان كان ذلك لكونها منشأ العزم فلا دلالة على انه المقصود واما ثانيها
فلان اذا اراد ان لا يفيد التكرار يكن يتعلق الامر بالاستماع بقراءة القرآن يفيد التكرار واما ثالثا فلان اذا قيل تكون شرطية وقد تكون ظرفية فيحصل
ان تكون في الآية ظرفية ويكون المعنى استمعوا وانصتوا وجه وقت قراءة القرآن وهذا الظاهر لا يخص شيئا دون شأن واما رابعهم فلان
ما ذكره من قولهم تعالى فاقسم بالله لنقض الاحاديث التي في الصدور من بني النضير فاستمعوا الى ذكر الله وذروا البيعة
الا انه وقوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة الاية ونحو ذلك من الآيات فما هو جوابكم فهو جوابنا الوجه
الثالث ان التفاسير المذكورة من الآية والتاويلات المنقولة عن علماء الامامة بعضها مركبة وبعضها مرجحة وبعضها مرجحة فاختار
ان نزولها في الخطبة فتسبب عنها جر إلى توجيه يرجع عليه والحق انه مرجوح والمرجح غيره وتفصيل ذلك ان اضعف الاقوال الشاذة
المذكورة هو القول الثامن ان معنى فاستمعوا العمل بما فيه لكونه مخالفا للمعقول والمنقول اما لو كانت مخالفا للمعقول فلانه لو كان الغرض
منه الامر بالعمل لما كان لتعليقه على قراءة القرآن معنى يحصل فان وجوب العمل به ليس وقت الوقت دون وقت وآه اكونه مخالفا للمعقول فلانه
لو روي عن احد من السلف الصالحين والائمة المجتهدين ويقرب في الركاة القرن التاسع الذي اختاره الفخر الرازي وجعله احسن الوجوه من ان
الخطاب في الآية لكافة المسلمين وذلك لانه وان كان في الظاهر تاويل لطيفا لكنه ليس بمنقول عن ائمة المسلمين ولا ارتباط هذه الآية
بما قبلها كما يتوقف على جعل الخطاب فيه لكافة اهل هواصل عندكم بخطاب المسلمين ايضا فانه تعالى قال ولا ذلة لمن اتهم باية قالوا انما اجتنبوا قتل
انما اتبع ما يحرم اليهم في هذه الامور من ربكم وهذه رحمة لقوم يؤمنون واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا للذكر من قوله وقدر ان اقراهم بالكتاب يقتضون
آيات مخصوصة فعلم بنبيه الطيب عنه بان يقول انما اتبع ما يحرم اليهم من ربكم لا فترحه اية زائدة على صدق كون ما يحرم اليهم كفيا لمن تقتضي تصديق ما انطق عن
الحق اذن لا حرجي منه ثم اراد تعالى ان يذكر عظمة ما يحرم قدا وغاياته سراف ذكر ان هذا اي ما يحرم من القرآن بعضا لنا سوادنا ملوفيه وهذه رحمة
لقوم يؤمنون فمن صار القرآن له رحمة وهدية وبصيرة وانتم ايها الكفار لهم كفر على محزون ولا قومون فكيف يكون هدية ورحمة لكم ويحصل الانتفاع
لكم فان امنتم صا ذلكم هدية ورحمة ثم لما كان كون القرآن بصيرة وهذا لا يحصل الا بالتأمل في سروره والمعنى في استادة وهذا قد يكون بان يفرغ
المؤمن نفسه القرآن ويتأمل فيه من المعاني ويتدبر بحسن البيان وقد يكون بان يسمح قراءة الغير ويتدبره ويستفيد له ويتوجه اليه وكان حصول
البصيرة بالقراءة مع التدبر ظاهر اذكر تعالى النوع الاخر وحكم المؤمنين بان اذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ليحصل لكل البصيرة والهدى

نام علی اعداد من لای قیوم

والله اعلم بالصواب

في بيان

في بيان

في بيان

بالتدبر في معانيها على التحليل لم تسمع ولم تستقرأ فقلت منكم التدبر والتفكير فلا يحصل البصيرة والهداية فهذه الوضوح لك ان الآية المذكورة مرتبطة بما قبلها
ارتباطا تقريبا على تقدير جعل الخطاب للمسلمين ايضا وبه **وضوح** ما في كلام الفخر الذي نقلناه سابقا لنا بيد هذا الوجه المذكور ايضا افاقوله فلو قلنا
ان قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا لعلهم يرجعون فاعلموا انهم لم يسمعوا ولم يستمعوا فاعلموا انهم لم يسمعوا ولم يستمعوا فاعلموا انهم لم يسمعوا ولم يستمعوا
بما قبله من قوله فاستمعوا له وانصتوا لعلهم يرجعون فاعلموا انهم لم يسمعوا ولم يستمعوا فاعلموا انهم لم يسمعوا ولم يستمعوا فاعلموا انهم لم يسمعوا ولم يستمعوا
الساكنة على هذا التقدير ايضا وما قوله في رواية الوجه الذي خذناه فلما حكم عنهم ذلك ناسب لهم فخصنا سبب كونه لما حكم عنهم ذلك امر بنبيه عجيبة ولما انكلام معصوم
تقريبا ذكر ان القرآن بصائر وهذا ورحمة الشيء من غير ناسب ان يكون هو بالسكوت واستمعه ليستدبر ما فيه ويحيط بما فيه فيكون لهم بصيرة وهذا
واما قوله الوجه الثاني في التحسين منه جلا فقد صرح جمع من المتأخرين ومنهم الفخر ايضا ان لعل في كلام الله تعالى لا يكون للترجيح بل يكون على سبيل الخبر فلا
ينافي بين لعلكم ترجعون قوله ورحمة لقرنهم فيمنون بل لما ذكر سابقا انه رحمة لمن آمن ذكر ما يهدي اليه عند سماع القرآن وهو استماعه ولا لعل لعلهم يرجعون
لهم رحمة باليقين الا ترى الى ما في الاقفاك في علوم القرآن قال في البرهان وحكم المغيرة عن الواقدي ان جميع ما في القرآن من لعل فانها للتعليل الا قوله
لعلكم تتقون فانها للتشبيه قال وكونها للتشبيه غريب لم يذكره الفخامة وتوقع في محاسن البخاري في قوله تعالى لعلكم تتقون فانها للتشبيه
لان لعلكم للتشبيه وذكر غيره انه للرجاء المحض وهو بالنسبة اليهم انتهى وفي الاقفاك ايضا اخرج ابن ابي حاتم عن طريق السدي عن ابي مالك قال لعلكم
في القرآن بمعنى غير آية في الشعر لعلكم تتقون يعنون لعلكم تتقون انتهى وفيه ايضا معان اشهرها التوقع وهو الترجيح في المحبوب وهو لعلكم تتقون
تفعلون ولا يشق في المكروه وهو لعلكم تتقون انتهى وفيه ايضا معان اشهرها التوقع وهو الترجيح في المحبوب وهو لعلكم تتقون
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعلهم يرجعون فيمكن ان يكون لعل الرافع في الآية التي نحن فيها يعني في كماله حجة للتعليل والترجيح بالنسبة
اليه من قبل بالنسبة اليهم فافهمه فانه من سائر الوقت **واما القول** السابق وهو انها ترتب في قراءة القرآن من النبي عليه الصلوة والسلام فندرك
فان ثبت ذلك سند معتبر في نفسه والا فله من قبيل القواعد السابقة **واما القول** الثالث وهو انها كانت نسخا للصلوة في الصلاة فبعد تسليم صحة
اسانيد ما في الوردية فيه بخلاف ما في المتن من ان نسخ الكلام في الصلاة كان بقرآنه تعالى وقوله الله فانتين **الثاني**
ان الثابت من رواية يزيد بن ارمو وغيره من الانصار انهم كانوا يتكلمون في الصلاة بعد الجهر في المدينة حتى زالت وقوه الله فامتنع من ذلك النبي صلى الله عليه وسلم
وهذه الآية التي نحن فيها مكتوبة زالت قبل الهجرة فلو كان الكلام ممنوعا من هذه الآية لما كان التكلم في المدينة ممنوعا في قولنا ذكر السنيون في الدين السنيون وغيره
في غيره اثار كثيرة في هذه المعتبرين فمن ذلك ما اخرجوه وكيع واحمد وسعيد بن منصور وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وابوداود والترمذي
والنسائي وابن جرير وابن خزيمة والطحاوي وابن المنذر وابن ابي حاتم وابن خزيمة وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة وابن جرير وابن المنذر
عليه السلام في الصلاة حتى زالت وقوه الله فانتين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام واخرج الطحاوي عن ابن عباس في قوله وقوه الله فانتين قال كان يتكلمون
في الصلاة حتى خاد من الرجل اليه وهو في الصلاة فيكلمه بحاجته فهو امر الكلام واخرج ابن جرير وابن المنذر عن عكرمة مثله واخرج سعيد بن منصور
وعبد بن حميد عن محمد بن كعب قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة والناس يتكلمون في الصلاة في حوائجهم كما يتكلمون اهل الكتاب الصنفين
فانزل الله وقوه الله فانتين واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن عطية كانوا يأمرون في الصلاة حتى اتوا بامر من في الصلاة حتى اتوا بامر من في الصلاة حتى اتوا بامر من في الصلاة
في الصلاة واخرج عبد الرزاق في المصنف وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن مجاهد قال كانوا يتكلمون في الصلاة وكان الرجل يقرأ بالحاجة
وانزل الله وقوه الله فانتين فالتفت السكوت واخرج ابن جرير عن طريق السدي عن ابن مسعود قال كانوا يتكلمون في الصلاة فيكلمون ويكلمون ويكلمون
صاحبهم في الجاهلية ويرد عليه اذا سئل حتى انزلت انا فسلمت على رسول الله فلم يرده على فاستند ذلك علي فلما قضيت الصلاة قال انه لم يمنع ان اكون عليك
السلام لانهم انما هم قاصرون فانتين في الصلاة واخرج ابن جرير عن جوير عنه كان يتكلم في الصلاة فسلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرده على
فلما انصرف قال لقد احضرت الله ان لا تكلموا في الصلاة وانزلت وقوه الله فانتين **وقيل** قال الطحاوي في شرح معاني الآثار في باب الكلام في الصلاة لا يجد
فيها من السهر اذ على الشافعية اما قوله ان نسخ الكلام كان بكلمة فمن روى ذلك هذا وان لا تحتمل الا بحسنه ولا يسوغ تخصيصه بالحجة عليه السلام

في اسند لك هذا وعمر رويته وهذا زيد بن ارقم الانصاري يقول كما تكلم في الصلوة حتى نزلت وقوم الله فانتبه فاحذر انما سكوت وقد رويته عنه
 غير هذا الموضع كما بناه اوصحبه زيد رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كانت بالمدينة فقد ثبت بحديثه هذا ان نسخ الكلام في الصلوة كان باليمن
 بعد قدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة وما يدل على ذكر ان نسخ الكلام انما كان بالمدينة ايضا ما حدثنا علي بن عبد الرحمن بن عبد الله بن
 محمد بن عجلان عن زيد بن اسلم عن طاووس عن ابي سعيد الخدري قال كنا نورد السلام في الصلوة حتى نفدنا عن ذلك ابو سعيد فعمل في السن ايضا دون يدين
 ارقم وقد روي في ذلك ايضا عن ابن مسعود ما حدثنا ابو بكره نامول بن اسمعيل نا حاكم بن سلمة نا عاصم عن ابي وائل قال قال عبد الله قال كما تكلم
 في الصلوة وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحبشة وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي فاخذ في طأطأة فقلت يا رسول الله فزل
 فسمع قال لا ولكن الله يحدث من امره ما ليناك انتهي لمخضا **فان قلت** قد روي البخاري ومسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه عن ابن مسعود قال
 كنا نسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلوة فيزد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كما نسلم عليه
 الصلوة فنزد علينا فقال ان في الصلوة شغلا وهو يعلم ان قدوم ابن مسعود من الحبشة كان بمكة فيعلم منه ان نسخ الكلام كان بمكة **قلت هذا**
 غاية ما استدلل به من قال ان تحريم الكلام كان بمكة لكن يدعي ذلك بوجهين احدهما ان الروايات الاخر عنه على ما مر ذكرها تدل على ان نسخ الكلام كان
 بقوله تعالى وقوم الله فانتبه في المدينة اتفاقا وثانيهما ان قدومه من الحبشة كان مرتين فانه رجع مرة من حين سمع ان المشركين اسلموا عند النبي
 صلى الله عليه وسلم بمكة ثم عاد الى الحبشة ثم جاء النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فالتقدم والاراء في هذا الحديث المذكور ان حمل على قدومه الاول دل على
 كون تحريم الكلام بمكة في الثانية قالوا فافقه وانما حمله على قدومه الاخر ليوافق الروايات الاخر عنه والى روايات عن غيره الدالة صريحا على انه كان
 بالمدينة **قال** الحافظ ابن حجر انسخا في فتح الباري بشهر صيحه البخاري تحت حديث زيد بن ارقم الحديث ظاهر في ان نسخ الكلام في الصلوة وقع
 بهذه الآية فيقتضي ان النسخ وقع بالمدينة لان الآية مدنية باتفاق فيشكل ذلك على قول ابن مسعود ان ذلك وقع لما رجعوا من عند النجاشي كما
 رجعوا من عند الوعدة وذلك ان بعض المسلمين هاجروا الى الحبشة ثم بلغهم ان المشركين اسلموا فرجعوا الى مكة فوجدوا الامر بخلاف ذلك واشتد اذى
 عليهم فخرجوا اليها ايضا وكانوا في المرة الثانية اصحابا اولى وكان ابن مسعود مع الفريقين واختلف في مراده بقوله فلما رجعنا من عند النجاشي هل اراد
 الرجوع الاول الى مكة من الحبشة او الرجوع الثاني الى المدينة من الحبشة او الرجوع الثالث الى مكة من الحبشة وقوله لم يبلغهم النسخ
 والى الاما انهم انما يتقدم الحكم ثم تنزل الآية بوقوعه وحينئذ اخبروا بالترجيح فقالوا لا يترجح حديث ابن مسعود بانه حكى لفظ النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف
 زيد بن اسلم **قال** الخليل بن احمد بن مسعود روى في الحديث الثاني وقد رجعنا من المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعهم الى بدر وفي مستدرك الحاكم عن
 ابن مسعود قال بعثنا رسول الله الى النجاشي فابن رجلا فذكر الحديث بطوله وفي اخره تتجمل عبد الله بن مسعود فشهد بهما والى هذا الجمع في الخطابي وبقوله
 رواية كشم المفسر من ابي عبد الله بن مسعود في قوله ما يشاء وفي اخرها وقوم الله فانتبه فافقه في ان كلام ابن مسعود وزيد بن ارقم
 حكى ان النسخة هي قوله وقوم الله فانتبه واما قول ابن حبان كان نسخ الكلام بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين ومعه قول زيد بن ارقم كنا تكلم في الصلوة حتى نزلت وقوم الله
 لان قومه كانوا يصلون مع عبد بن عمر الذي كان يعلمهم القرآن فلما نسخ الكلام بمكة بلغ ذلك اهل المدينة فتركوه فهو متعقب بان الآية مدنية بالاتفاق
 وبان الاسلام الانصار وشهر مصعب بن عمير اليهم انما كان قبل الهجرة بسنة واحدة وبان في حديث زيد كنا تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما اخرج الترمذي فانتبه ان يكون المراد الانصار الذين كانوا يصلون بالمدينة قبل الهجرة واجاب ابن حبان في موضع اخر بان زيد بن ارقم او بقوله كنا
 صه كان يصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسلمين وهو متعقب ايضا بانهم ما كانوا بمكة يحتملون الانصار وما روى الطبراني من حديث ابي امامة قال كان
 اذا دخل المسجد اى مسجد المدينة فوجدوا يصلون فسلموا الذي اياه جانيه فيجبره بما فاته فيقضي ثم يدخل معهم حتى جاء معا ذن جيل يوافيهم فيدخلون
 الحديث وهذا كان بالمدينة قطعان ابا امامة ومعاذ بن جبل انما اسلموا بها انتهى كلامه **قلت** هذا كلام في غاية التحقيق ينبغي ان تحريم
 الكلام كان بالمدينة لا بمكة **لكن** تنقبه بحديث الطبراني في امانته لا يخلو عن شيء لانه ان يكون المراد الانصار او اهل المدينة او غيرهم لا يتصور
 لا بان الكلام قد روي في ذلك موصوفا في بعض الطرق كما اخرج الحافظ ابو بكر البخاري في باب السجود يصلي ما كانه ثم يدخلهم الامام والنسخة في ذلك النسخ

شرح الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم من الحبشة وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي فاخذ في طأطأة فقلت يا رسول الله فزل
 فسمع قال لا ولكن الله يحدث من امره ما ليناك انتهي لمخضا
 فقلت قد روي البخاري ومسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه عن ابن مسعود قال
 كنا نسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلوة فيزد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كما نسلم عليه
 الصلوة فنزد علينا فقال ان في الصلوة شغلا وهو يعلم ان قدوم ابن مسعود من الحبشة كان بمكة فيعلم منه ان نسخ الكلام كان بمكة
 فقلت هذا غاية ما استدلل به من قال ان تحريم الكلام كان بمكة لكن يدعي ذلك بوجهين احدهما ان الروايات الاخر عنه على ما مر ذكرها تدل على ان نسخ الكلام كان
 بقوله تعالى وقوم الله فانتبه في المدينة اتفاقا وثانيهما ان قدومه من الحبشة كان مرتين فانه رجع مرة من حين سمع ان المشركين اسلموا عند النبي
 صلى الله عليه وسلم بمكة ثم عاد الى الحبشة ثم جاء النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فالتقدم والاراء في هذا الحديث المذكور ان حمل على قدومه الاول دل على
 كون تحريم الكلام بمكة في الثانية قالوا فافقه وانما حمله على قدومه الاخر ليوافق الروايات الاخر عنه والى روايات عن غيره الدالة صريحا على انه كان
 بالمدينة قال الحافظ ابن حجر انسخا في فتح الباري بشهر صيحه البخاري تحت حديث زيد بن ارقم الحديث ظاهر في ان نسخ الكلام في الصلوة وقع
 بهذه الآية فيقتضي ان النسخ وقع بالمدينة لان الآية مدنية باتفاق فيشكل ذلك على قول ابن مسعود ان ذلك وقع لما رجعوا من عند النجاشي كما
 رجعوا من عند الوعدة وذلك ان بعض المسلمين هاجروا الى الحبشة ثم بلغهم ان المشركين اسلموا فرجعوا الى مكة فوجدوا الامر بخلاف ذلك واشتد اذى
 عليهم فخرجوا اليها ايضا وكانوا في المرة الثانية اصحابا اولى وكان ابن مسعود مع الفريقين واختلف في مراده بقوله فلما رجعنا من عند النجاشي هل اراد
 الرجوع الاول الى مكة من الحبشة او الرجوع الثاني الى المدينة من الحبشة او الرجوع الثالث الى مكة من الحبشة وقوله لم يبلغهم النسخ
 والى الاما انهم انما يتقدم الحكم ثم تنزل الآية بوقوعه وحينئذ اخبروا بالترجيح فقالوا لا يترجح حديث ابن مسعود بانه حكى لفظ النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف
 زيد بن اسلم قال الخليل بن احمد بن مسعود روى في الحديث الثاني وقد رجعنا من المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعهم الى بدر وفي مستدرك الحاكم عن
 ابن مسعود قال بعثنا رسول الله الى النجاشي فابن رجلا فذكر الحديث بطوله وفي اخره تتجمل عبد الله بن مسعود فشهد بهما والى هذا الجمع في الخطابي وبقوله
 رواية كشم المفسر من ابي عبد الله بن مسعود في قوله ما يشاء وفي اخرها وقوم الله فانتبه فافقه في ان كلام ابن مسعود وزيد بن ارقم
 حكى ان النسخة هي قوله وقوم الله فانتبه واما قول ابن حبان كان نسخ الكلام بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين ومعه قول زيد بن ارقم كنا تكلم في الصلوة حتى نزلت وقوم الله
 لان قومه كانوا يصلون مع عبد بن عمر الذي كان يعلمهم القرآن فلما نسخ الكلام بمكة بلغ ذلك اهل المدينة فتركوه فهو متعقب بان الآية مدنية بالاتفاق
 وبان الاسلام الانصار وشهر مصعب بن عمير اليهم انما كان قبل الهجرة بسنة واحدة وبان في حديث زيد كنا تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما اخرج الترمذي فانتبه ان يكون المراد الانصار الذين كانوا يصلون بالمدينة قبل الهجرة واجاب ابن حبان في موضع اخر بان زيد بن ارقم او بقوله كنا
 صه كان يصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسلمين وهو متعقب ايضا بانهم ما كانوا بمكة يحتملون الانصار وما روى الطبراني من حديث ابي امامة قال كان
 اذا دخل المسجد اى مسجد المدينة فوجدوا يصلون فسلموا الذي اياه جانيه فيجبره بما فاته فيقضي ثم يدخل معهم حتى جاء معا ذن جيل يوافيهم فيدخلون
 الحديث وهذا كان بالمدينة قطعان ابا امامة ومعاذ بن جبل انما اسلموا بها انتهى كلامه قلت هذا كلام في غاية التحقيق ينبغي ان تحريم
 الكلام كان بالمدينة لا بمكة لكن تنقبه بحديث الطبراني في امانته لا يخلو عن شيء لانه ان يكون المراد الانصار او اهل المدينة او غيرهم لا يتصور
 لا بان الكلام قد روي في ذلك موصوفا في بعض الطرق كما اخرج الحافظ ابو بكر البخاري في باب السجود يصلي ما كانه ثم يدخلهم الامام والنسخة في ذلك النسخ

والمستوخ بسنده عن معاذ بن جبل قال كنا ناتي الصلوة ان يجي رجل وقد سبق شي من الصلوة اشرك فيه الذي يليه قد سبقته وكذا في بعض
فكما لم يكن وساجد وقائم وقاعد فحدث يوما وقد سبقت بعض الصلوة واشير الى الذي سبقته به فقلت لا بعدة على حال الا كنت عليها فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه لم يمت وصليت واستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قال من ان قال كذا وكذا قالوا ما ذبح جبل فقال قدس لكم معاذ فاقصدوا به اذا جاء احدكم
قد سبقت من الصلوة فليصل مع الامام بصلوة فاذا فرغ الامام فليقفوا سبعة به واخرهم بسد اخبر عنه قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
سبق احدكم ببيت من الصلوة سألهم فاشاروا اليه بالذي سبق به فيصلي ما سبق به ثم يدخل معهم فجاء معاذ والقرم فعود فصدلتم ففقدتم ثم ظلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر فقص ما سبق به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع معاذ **وذكر ابن عبد البر** في الاستدلال باسائده روايات مختلفة
المبينة متفكرة المعنى في قصة سلام ابن مسعود بعد رجوعه من الحبشة على النبي صلى الله عليه وسلم وعدم جوابه ليس بشئ منها ما يدل على انك
كان بمكة وحقق رجوعه كان محققا فانه كان من هاجر من مكة الى ارض الحبشة في جماعة والنصف من الحبشة الى مكة حديد بينهم ان المشركين اسلموا
كان الحجة كذا به هاجر الحبشة وعاد منها الى المدينة بعد الهجرة وشهد بذلك ذكرك رواية عاصم بن ابي الجعد عن ابي واثل عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لم يرد عليه السلام بمكة وهو يصلي وقال الله يحدث ما يشاء فانه احدث ان كانتكم في الصلاة وقد وهو في اعاصم في الفاظه وكان
شئ الخلف عندهم لا يخرج حديث مما خولف فيه انتهى **واما القول الرابع** وهو انه انزلت في الاخرة خلف الامام عند ذكر الجفوة وهو مشتمل
عن الكبرياء على عهد محمد بن ابي انه من لا يخرج به ولكن لا يشبه مرة بذلك فان ثبت ذلك من غير طريقه بطريق معتد به قبل ان يفتي في القول الرابع
لا سند له ولا عمل قائله اخذه من عموم مذهب الاية المطلقة **واما القول الخامس** هو ان الاية عامة لكل ما مع مع كونه مخالفا لالان لا ينافي
وردها في الاسباب الخاصة لا ينافي في القول السابعة واللاحقة وانما هذان من قال به اخذ بعمره الاية مرجحون لحاظ الورد الخاصة **واما القول**
الاول انما انزلت في سماع الخطبة في الجمعة وخبرها **والسادس** انما انزلت في القراءة خلف الامام الخطبة جميعا فيخبرها ما منقولة عن النبي
والنار والخطبة القرطبي ان فيه بعدا من حيث ان الاية مكية والجمعة وجبت بالمدينة لا يقال قد جمع بين فرضية الجمعة كان مكة لكن
لما يقبل النبي صلى الله عليه وسلم من اقامتها كما وقام بها بعد الهجرة بالمدينة كما قال السجستاني في موضع الشبهة في عدة الجمعة فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم
وهو بمكة قبل الهجرة فلم يتمكن من اقامتها هناك من اجل الكفار فلما هاجر من هاجر من اصحابه الى المدينة امرهم بان يجمعوا فجمعوا انهم وقال ايضا
في انهم ان فعلوا القرآن عند كوافله ما تخرن من على حكم ومن امثله ايضا الاية للجمعة فانها مدينة ومكة فرضت بمكة وقول ابن القيس
ان اقامة الجمعة لم تكن بمكة قطيدة ما اخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال كنت واقفا في ميل ذهابه فوكتكت اذا خرجت
به الى الجمعة فسمع الاذان يستعصر في اقامة اسعد بن زرارة فقلت لا لي رايت صلاتك على اسعد بن زرارة كما سمعت النداء بالجمعة لم يرد قال
اي نبي كان اول من صلى بالجمعة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة انتهى **لانقول** هذا اخرجه عن ابي الجهم وقال استدل ان هذا الحديث
على ان فرضية الجمعة بمكة ليس منصوص بل هو ان تكون اقامة اسعد بن زرارة بالجمعة بالمدينة باجتهاد فوافق باقر وهو الذي يصحح بالروايات الاخرى
ففي الموهب للمدينة للقسطلاني وشحه للنفا في نقله عن فتح الباري وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال جمع اهل المدينة قبل ان يقدما
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل ان تنزل الجمعة فقالت الانصار ان لليهود يوما يجتمعون فيه كل سبعة ايام والنصارى مثل ذلك فلهذا جعل لنا
يوما يجتمع فيه نذكر الله ونصلي ونشكره فعملوه يوم العروبة واجتمعوا الى اسعد بن زرارة ففضل بهم يومئذ وانزل الله بعد ذلك اذا نودي للصلوة
من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع مثله على انها فرضت بالمدينة وعليه اكثر وقال الشيخ ابو حامد فرضت بمكة وهو غيب
وهذا وان كان مسلما فله شاهد حسن اخرجه حمد وابوداود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة من حديث كعب بن مالك فنهى ابن سيرين
على ان تلك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد ولا يمنع ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم علم بالجمعة وهو بمكة فلم يتمكن من اقامتها ثم
ولذلك جمع بهم اول ما قدم المدينة وقد ورد فيه حديث ابن عباس عند الدارقطني انه قال ما من منصوص قلت ذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص البحر
في تخريج احاديث شرح الرافعي الكبير ان ابن سيرين منسوب الى عبد الرزاق وعبد بن حميد وقال رحمه الله تعالى وذكر ان الدارقطني هو من طريق

المستوخ بسنده عن معاذ بن جبل قال كنا ناتي الصلوة ان يجي رجل وقد سبق شي من الصلوة اشرك فيه الذي يليه قد سبقته وكذا في بعض

فكما لم يكن وساجد وقائم وقاعد فحدث يوما وقد سبقت بعض الصلوة واشير الى الذي سبقته به فقلت لا بعدة على حال الا كنت عليها فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم

المعنى عن عبد الرحمن بن مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عباس انه قال ان اذ كان بالجمعة للنبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجر ولم يستطع ان يحج بمكة
وكتب المصعب بن عمير اما بعد فانظر اليوم الذي يحج فيه اليهود بالنزير فاجمعوا النساء كم وابناءكم فاذا مال النهار عن شطر عندان طال من يوم الجمعة
فتقربوا الى الله بركعتين قال فهو اول من جمع حتى قدم رسول الله المدينة انتهى وذكر ابن الهيثم في فتح القدير بعد ذكر حديث كعب بن مالك
ان ذلك كان قبل ان تفرض الجمعة لاسلمنا ان فرضية الجمعة كانت بمكة لكن فرضية الخطبة واشترطها ووجوب سماعها في الجمعة انما كان
بالمدينة بنزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون
وقوله تعالى واذا راوا تجارة او حولا انفضوا اليها وتركوك قائما قل ما عند الله خيرا من الهموم والتجارة وهما مدنيان والحديث الذي استند
به من قال بفرضية الجمعة بمكة وهو حديث ابن عباس عند الدارقطني ليس فيها ذكر الخطبة على ان الآية المذكورة صريحة في الامر بالاغتصاب
عند قراءة القرآن والخطبة وان كانت مشقة عليها كما يطلق عليها قراءة القرآن فجعلها على سماع الخطبة ياتي عنده ايضا ظاهر القرآن فان ظهر حق
الظهور ازاحج تفاسيلا في موارد نزولها هو القول للثلاث وهو انها نزلت في القراءة خلف امامك وامام غيرهما من قولها فمنها ما هي صود وقد قطعوا
لانحج سند ومستندا ومنها ما هي مخدوشة ومنها ما هي غير منافية وهذا القول ترجحه بوجه واحد انه لا يعارضه الاثار والاخبار
وليست فيه خدشة ومنافضة عندنا ولا لبصار وثانيها انه منقول عن ائمة الثقات من غير معارضا وتالتها انه قول جمهور الصحابة حتى ادعى
بعضهم الاجماع على ذلك كما اخبره البيهقي عن احمد انه قال اجتمع النكاش ان هذه الآية نزلت في الصلوة وقال ابن عبد البر في الاستدكار هذا عند
اهل العام عند سماع القرآن في الصلوة لا يختلفون ان هذا الخطاب نزل في هذا المعنى دون غيره انتهى فعلم ان اختيار ان هذه الآية نزلت في
الخطبة وكذا الاختيار باقيا لا تزال المخدوشة مستدل استدلال الحنفية بعيد كل البعد عن الاضاف ومعه العلم بما حققناه لا يخفى القول به عندنا
الوجه الرابع اختلاف اهل الاصول هل العبرة بعوم اللفظ او بخصوص السبب الاصح الاول وقد نزلت آيات في اسباب انفقوا على تعديتها
الى غيرها اسبابها قال الشيخ رضي يحيى ان يكون السبب عاما والوعيد عاما ليتناول كل من باشر ذلك الشيء ومن لا دولة على اعتبار عوم اللفظ احتجوا
الصحاب وغيرهم في وقائعهم آيات نزلت على اسباب مخصوصة شاكا ذاع بها بينهم واخر ابن جرير بسنده عن محمد بن كيسان الآية نزلت في الرجل
ثم تكون عامة بعد ذلك اذكر السيوطي في الاتقان وقد وثقت كتب الاصول والتباسير بذكر هذه المسئلة وتحقيقنا وذكرناها ونقل اجماع الصحابة عليها
والرد على مخالفيها **اذن قرر** زانقول سلمنا ان الآية المذكورة وردت في الخطبة او في التكلم في الصلوة او غير ذلك لكن لا يقتضي ذلك
ان تكون مخصوصة بذلك بل لفظ عام يشمل الموارد الخصوصية وغيرها فيرى على عموم ويشمل حكم المورد وغيرها فتدل هذه الآية وعموم على
وجوب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن مطلقا والتقيد بموضع دون موضع باطل جزما **الوجه الخامس** سلمنا ان الآية نزلت في
الخطبة وان لفظ العام ايضا لا يشتمل على الخطبة لكن نقول ان افتراض سماع القرآن في الخطبة او سماع مطلق الخطبة دليل لان القرآن نزل للتدبير
والتفكير ليحل بما فيه وان الخطبة شرعت لتعليم الاحكام فلا بد من اسماعهم لذلك ليفوت المرام ومن المعلوم ان هذا الامر موجود في قراءة القرآن في الصلوة
ايضا فيقهرا لاستماع عندها ايضا **الايراد الثاني** ان الآية انما امرت باستماع القرآن والانصات له وهذا لا يقتضي وجوب سكوت المقدس
بان لا يقرع في نفسه ايضا فان الانصات هو ترك الجهر والعرب يسمى تارك الجهر مضمتا وان كان يقرع في نفسه ذا المرسم احد قراءته فالدليل غير مثبت
للهمم والتقريب غير تام **والجواب عنه** علمنا ان الامور الارادية في تفسيره لا يقتضي هذا الايراد من الواحد انما على امره بالاستماع واستغاله بالقراءة
يمنع من الاستماع لان السماع غير والاستماع عبارة عن كونه بحيث يحيط بذلك الكلام المسموع على الوجه الكامل كما قال تعالى انفسهم
وانا اخترتك فاستمع لما يجرحي واذا ثبت هذا وظهران الاشتغال بالقراءة مما يمنع من الاستماع علمنا ان الامر بالاستماع يفيد الشروع في القراءة مطلقا انتهى
الايراد الثالث ان الآية لا تدل على وجوب الاستماع والانصات الى السكوت ولهذه المختص بالجهرية لا يتعدى الى غيره فان السماع والسكوت
له لا يكون في السرية فلودلت الآية على الاستدلال لم تدل في الجهرية دون السرية فيكون المدعي جاما والدليل خاصا **والجواب عنه** من جهات الاول
ان الامر به في هذه الآية امران الاستماع والانصات فالاول في الجهرية والثاني في السرية فالمعنى اذ قرأ القرآن فان جهره فاستمعوا له وان أسر به

[illegible]

باب في الاستدلال بالآية

باب في الاستدلال بالآية

باب في الاستدلال بالآية

باب في الاستدلال بالآية

فانصتوا واسكوتوا وهذا هو الذي صار كثير من اصحابنا الخفية في الكتب العفوية قال ابن القيم في فتح القدير حاصل الاستدلال بالآية الظاهر
امرنا بالاستماع والسكوت فيعمل بكل منهما ولا يجوز الجهرية والثاني لا ينبغي على إطلاقه فيجوز لسكوت عند القراءة مطلقا انتهى ومثل في الجهرية وغيره
وفيه نظر هو ان الاستماع والقراءة ليس امرين متعينين بل هو حكم معلل باجتماع القائلين والمعلمين كوجوب السكوت
عند الخطبة والقراءة حال ج الصلوة ونحو ذلك ولا يظهر له على وجه التام ان يكون القرآن منزها للتدبر والتأمل وهو لا يحصل بدون الاستماع والاضطلاع
ومر المعلومات هذا خاص بالجهرية التي يقرأ فيها الامام جهر او يقرؤها المقتدي بالتدبر فيجب عليه ان يقرأها بصوت واضح وانما في السرية فالامام لا يقرأ الا سرا بحيث لا يسمع
صها المقتدي فلا يمكن ان يحصل التدبر لغيره فيها وان كانوا مضطرين فلا يظهر لوجوب السكوت عليه فيها وجه معتد به والقول بان وجوب السكوت
في السرية امر متعين غير معقول مطالب بالدليل المعقول **على** ان كثير من اصحابنا وغيرهم اخذوا بغير الآية المذكورة وعدم اختصاصها بالموارد الباقية
حتى فرغوا عليه كون سماع القرآن مطلقا ولو خارج الصلوة فرضوا على ان كفاية فلو كان المأمور به فيها امرين الاستماع والسكوت الاول في الجهر والثاني في
في السرية يقال بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عند حادج الصلوة سرا كفاية او عينا وهو خلاف الاجماع بل نزع الثاني وهو ولاها عند
ان يقال لا استدلال بهذه الآية مقصود على انبات ترك القراءة خلف الامام الجهرية وليس مقصود الاستدلال بانها في السرية بل هو ثابت بدلائل اخر من
الاخبار والاثار على ما ذكرها **الاياد الرابع** لا يدل الا على وجوب انصات حال قراءة الامام لا سماعه لا على السكوت مطلقا
فيجوز ان يسكت الامام ما بين القراءة والتكبير وما بين الفاتحة والسورة وما بين القراءة والركوع سكتة فيقرأ المأمور في سكتات الامام في الجهرية
الفاتحة وينصت عند القراءة وليكون عاملا بالقرآن والسنة جميعا كما قالت به جماعة من الائمة نعم لو دللت الآية على وجوب الانصات بالكلية ولم عند
السكتة لم يرد عدم جواز القراءة خلف الامام مطلقا **والجواب** عنه علمي اذ ذكر الامام ان سكوت الامام ان يقول انه من الواجبات او ليس
من الواجبات والاول باطل والاجماع والثاني يقتضي ان يجوز له ان لا يسكت فتقدري ان لا يسكت لو قرأ المأمور يلزم ان تحصل قراءة المأمور
مع قراءة الامام وذلك يفضي الى ترك الاستماع وترك السكوت عند قراءة الامام وذلك على خلاف النص **وايضا** فهذا السكوت ليس له
حد محدد ومقدار مخصوص والسكتة مختلفة بالنقل والخفة فربما لا يتمكن المأمور من اتمام قراءة الفاتحة في مقدار سكوت الامام وحده يلزم المحذور
المذكور **وايضا** فالامام انما يبقى ساكنا ليمكن المأمور من اتمام القراءة في مقدار سكوت الامام وحده فيقبل الامام وما هو المأمور اما ان كان الامام
في هذا السكوت يصير كالمتابع للمأمور وذلك غير جائز انتهى كلامه **واقول** في الايراد الثالث وان ذكره جمع من اصحابنا ايضا فظن قد سبق
ذكره انشاء الله تعالى ولا يراد ان لا يرد ان على الشافعية وغيرهم القائلين بوجوب قراءة المأمور الفاتحة وسكوت الامام في اثناء القراءة
عملا بالكتاب بالسنة الواردة في الزام قراءة الفاتحة لكن لا يرد لهما على من يقول باستدلال قراءة المأمور الفاتحة ان ظفر بالسكتة وكذا
عند عدم الظفر بها عملا بالكتاب والسنة المختلفة الواردة فيها **الاياد الخامس** ان هذه الآية تخالف قوله تعالى فاما ينصرت القرآن
لكنه عام في الامام والمأمور فلا بد ان يعمل بكل منهما بان عمل هذه الآية على ما عدا الفاتحة وتلك الآية على مطلق القراءة **وجوابه** ان الجمع
غير متعصم مما ذكره بل يمكن الجمع بان يعمل تلك الآية على ما عدا المأمور عند قراءة الامام فيلزم على الوفاء بالسكوت عملا بهذه الآية عند قراءة الامام على
معداة القراءة بل قد يقال ان تخصيص تلك الآية بما عدا المقتدي ليس من تخصيص هذه الآية بل هو الفاتحة لان تلك الآية عام يخص منه البعض
عند الكل والجهرية وهو الذي في الركوع وهذه الآية لم يخصص فيها فأي تخصيصه موقوف **الاياد السادس** ان هذه الآية تخالفها احاديث كثيرة
على لزوم قراءة الفاتحة لكل مصلح حتى للمقتدي فيجوز ان يعمل بكل منهما بان يخص الآية بغیر الفاتحة او بغیر المقتدي **وجوابه** سيجي قريب فانظر
مقتضى **في المقتضى** اقول ان انصاف الذي يقبله من لا يميل الى الاعتساف ان الآية المذكورة التي استدلت بها اصحابنا على هذا هي ان لا يدل
عدم جواز القراءة في السرية لا على عدم جواز القراءة في الجهرية حال السكتة وتدل على عدم جواز القراءة حال جهر الامام بالقراءة فيمكن ان يستدل
به على ان لا يرد من ذهب من ذهب على ان يقرأ المأمور الفاتحة مطلقا وان مع قراءة الامام ومن ذهب الى وجوب الفاتحة على المقتدي واستدلال السكتة لا يعلم
واما الاستدلال بها على وجوب الانصات مطلقا سرية كانت او جهرية في حال السكتة وفي حال القراءة غير تام لا يثبت ولا يثبت لا يقبلها اذ العلم

ويعمل بخرق الكتاب
الاسم الثاني في القصة لال باسمه الخوجه
الاسم الثالث هو من رذاذ الخمر والافاضة

٢٤
 قد بينت في امره ان
 لم تقبل ما هو عليه
 فالحكم فالحكم
 ليس هذا في سلم
 على وجهه ولكن
 من اجل ان لا يرد
 من بعد تقاسم

[illegible]

انوار سحرية احمد بن محمد بن ابی طالب علیه السلام
مطابقاً
در کتب معتبره
از کتب معتبره

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

Fi

بخدمت تمام الجمع علی المسخ واد المسخ

[illegible][illegible]

۳۲
فصل
در بیان
الامور
مطلوبه
مقتضیه
مصلحت
مستطاع
ممنوع
بالصحت
مقتضیه
ممنوعه
و من فاضله
است
کلمه

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

[illegible]

من الموقوف
 على صاحبها
 عند جميع من الخليفة
 مطلقا سوا اركان
 في الاديان الكبرى
 هو يدرك موقوف
 منهم من الاديان
 لا في ايدى
 بل مشرو من يد
 التي من كان ان
 تكون جميع الاثار
 في الاديان
 جميعا عليها
 بل تفضل الاجاع
 عليها من كرام
 ميسرة كتب
 اصول الحديث
 في عرض بعض
 افاض
 في راسه
 الحجة من ايام
 الزيادة من الحجة
 ان الموقوف ليس
 بغير مطلقا عند
 الحجة من ايام
 عن الخليفة
 سنة ما قبلت
 سنة ١٢٥٥
 من

الاسم واللقب

قال تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اذكروا نعم الله اليكم
 التي لا تحصى ان كنتم
 تعلمون ان الله
 قد بعث في كل
 امة رسله
 لعلهم يتقون
 قال تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اذكروا ان الله قد
 بعث في كل امة
 رسله لعلهم
 يتقون
 قال تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اذكروا ان الله قد
 بعث في كل امة
 رسله لعلهم
 يتقون
 قال تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اذكروا ان الله قد
 بعث في كل امة
 رسله لعلهم
 يتقون

١٠

١١

والناظر في هذا الخبر قبل ذلك على ان ليس معتبر ولا يثبت للحجية **وجوابه** ان الحنفية قد اختلفوا فيه على اقول ثلاثة احدها الرد مطلقا وثانيه القبول مطلقا وثالثها وهو محتاج الى خبر يانه اذا كان الخبر ظاهر المختلفين ولم يتوجه اليه احد من كان ذلك الا على النقصان وان لم يكن ظاهرا يقبل من غير نقصان فان احتج بالقبول الثاني فلا يرد ان اخير الثالث فذلك لعدم ثبوت ان هذا الخبر كان ظاهرا فيما بين المختلفين وانه وصل الى المجازين وان احتج بالاول فذلك لان احتج بالماضيين هذا الخبر ثابت كما يدل عليه الآثار المنقولة عنهم **وفيه** نظر بعد على المذهب الاول اذ لم يرد عن احد من الصحابة المانع لا احتج به على ما هو وان ثبت عنهم ما وافقه **الحاشية** الحنفية قد صرحوا بان خبر الواحد فيما يعم به البلوى لا يجزى الكل اليه حاجة متاكدة مع كثرة تكرره ليس مقبول بل هو امر مردود او منسوخ او معاند وفرغوا عليه عدم قبول خبر نقض الموضوع بمسالكه وعدم قبول خبر رفع اليدين وخبر الجهر بالسنة وغير ذلك على ما هو مبسوط في كتبهم الاصولية وان كان الاصل والغرض كلها مما لا يخفى على ايرادات مستحكمة وخدشات واضحة ومن المعلوم ان القراءة خلف الامام في تركها مما يعم به البلوى وليس له اليه الحاجة فكيف يقبل فيه خبر الواحد للحجية **وجوابه** ان حجب الخبر وشروطه هو بان خبر الواحد فيما يعم به البلوى لا يثبت له وجوب عندنا ولا يستكره في الاستصحاب او السنية او الاجابة به فائبات ترك القراءة خلف الامام بهذا الخبر لا ينافي مذهبنا **وفيه** ما فيه فانه لا يستقيم على مذهب الحنفية لتأكلين بوجوب السكوت والاستماع وكذا القراءة **الا ان** يقال نعم انثبوا بهذا الخبر مجرد استحباب لترك او ابا حته واخذوا وجوب لترك بالاية القرآنية لكن لا يخفى ان الاستدلال بالاية على وجوب السكوت مطلقا باطل كما هو مفصلا وكثير منهم اخذوا بهذا الحديث الوجوب والكرهية وشيعة بقا ربي الحجر والولاية فالا يرد عليهم واد قطعنا **الثاني عشر** قال جرح العلوم في شرح التحرير يعلم ان المصنف حكم بعدم قبول خبر الواحد دون الاشتهاد والتلقي بحكم ثم خص الخبر الموجب بزمه ان ما يعم به البلوى يقضي العادة بتفتيش العامة حكمه ويقضي العادة بوصول الحكم اليهم ولا يتخصص بمسنة الخبر فيه واحدا وانما كان هذا كله لا يساعد على عكسه مشايخنا انما اخذوا المصنف من كتب الشافعية وقصروا من ههنا ثم اصابوا ببقيدته بالوجوب والذي يظهر من كتب مشايخنا الكرام ان الامام الذي يثبت به كل واحد ويعلمون فيه جعل ثم روى واحد حديثا يخالف عما هو وامر يعلم عليهم به يكون الخبر مردودا سواء كان موجبا او حاكما بالسنية والاستصحاب لان لا يقبل الخبر الموجب فيما يعم به البلوى حتى يورد عليه خبر الفاتحة والوتر ومنهم السورة وصلوة العبد وغير ذلك انتم فعلى هذا ايراد على جميع المستدلين بهذا الخبر سواء انثبوا به الوجوب والاستصحاب والسنية لانه امر يعم به البلوى فلا يعتبر الخبر **وجوابه** ان من ذهبهم فيما اذا كان الخبر في امر يتلى به كل واحد ويعلمون فيه جعل فاعلموا يعلمون به والحديث الذي نحن فيه ليس من هذا القبيل لان عمل الصحابة في القراءة خلف الامام مختلف ولا وفلا ونظيره ما ذكره جرح العلوم ايضا اذ ثبت رفع اليدين ليس من هذا القبيل لان عمل الصحابة كان مختلفا فمنهم من كان يرفعون منهم من لا يرفع فليس الحديث مما يخالف عمل اهل البلوى بل يوافق عمل البعض ويخالف عمل البعض وهذا لا يوجب لرد **ولبعد** **التمية والتمية** الذي يظهر بالنظر الدقيق ويقبله اصحاب التحقيق هو ان الاحاديث التي استدل بها اصحابنا ليس فيها حديث يدل على النهي عن قراءة الفاتحة خلف الامام خصوص ما احتج به اصحابنا به الاحاديث الواردة في رواية خلف الامام خصوص ما قيد ذلك بالجمع او الترحيم والتسليم او التخييل منقوعة الى انواع ثلاثة فمنها ما يدل على وجوب الانصات عند القراءة كالحديث الاول وهو وان كان بظاهر لفظه وعمومه يدل على الانصات مطلقا لكن النظر الدقيق يحكم بانها يمتنع من القراءة مع قراءة الامام في الجهرية بحيث يحل بالاستماع والتدبر ولا يدل على وجوبه في الجهرية انشاء السكوت ولا على وجوبه في السر وكذا الآية القرآنية وكذلك الحديث الثاني والثالث والرابع وثانيات وجوب السكوت مطلقا من هذه الاحاديث الخمسة وكذا من الآية وان قال بجمع من اصحابنا عند التنازع لكنه لا يخفى عن كثرة وتعدد ما يدل بظاهره على النهي عن مطلق القراءة كالحديث الخامس والسادس والسابع والتاسع والعاشر والثاني عشر وكذا ما اخذ في شوقه بل بطلان بعضها فلا يصح الاحتجاج به بتمامه امكان حملها على ما فعل الفاتحة او الجهر لها او قراءتها عند القراءة ومنها ما يدل على كفاية قراءة الامام للمقتدي وانه لو لم يقرأ للمقتدي صحته صلاحه بقراءة امامه كالحديث الثامن والحاد عشر والثالث عشر فيمكن ان يعارض ما صح منه باطلا في الاحاديث الواردة في ايجاب قراءة الفاتحة خلف الامام بعمومها او خصوصها واختيار طريق الجمع بينهما كدلالة لها على وجوب السكوت مطلقا ولا مقيدة على كل هذه القراءة او الجهرية وان قال به جميع من الحنفية فظهر ان قول اصحابنا بكتابة

[illegible][illegible]

محل الضرورة لا يدل على عدم سقوط القراءة للضرورة وذلك لان النطق بالتكبير واداء ادى القيام المفروض ليس اقل من كماله امتداد عن وض القراءة ففى
 ان كتابها الغالب فوات الركعة ولا كذلك في القيام والتحميم والحكم يدعى على ما هو العاقل ما هو المناسب واما ان ثلثا فان بعض الفرائض قد تسقط عند الضرورة
 كالقيام عند العجز عنه والركوع والسجود عند العجز عنه لا يقدر ذلك في الفرضية الا ان يقال سقوط ما ليسقط اما يكون الخلف عنه فان القيام اذا سقط
 كان القعود ونحوه خلفا عنه والركوع والسجود اذا سقط كان الايام خلفا عنه وليس فرض يسقط عند الضرورة ولا خلف والقراءة تسقط عن ذلك
 الركوع بخلاف ذلك فانها ليست بفرضية على مقتضى راسا ولا ما سقطت كلياً لا يقال القراءة ايضا تسقط الى خلف وهو قراءة الا كما لم يحدث قراءة
 الا كما لا نأقول لما جعل قراءة الا كما خلفا بها الحديث فتخصيصه بعد الركوع من غير تخصيص لخلق الحديث على ان قراءة الا كما ان كانت خلفا ليس من افعال
 فائت الاصل والفرائض لا تسقط عند الضرورة الا لا خلف من فائت الا من يمكن ان يقال ليس المراد في الحديث المخالفة بل المراد ان الشارح منعه عن القراءة
 ولكن في بقراءة الا كما عنه كما ذكره الطحاوى في حواشيه من اى الفلاح وفيه ما سبق ذكره من ان ذلك له الحديث على المنع ممنوعة والتوجيهات التي ذكره
 مقدوحة واما رابعاً فلان كون القراءة ساقطة عند الضرورة لا يجب كونهما من غير جنس القرائن مطلقاً بل كونهما من غير جنس الفرائض التي لا تسقط
 مطلقاً فيجب ان ينقسم الفرائض الى قسمين احدهما ما لا يسقط ولو في حال الضرورة الا الى خلف وتأييدها ما يسقط عند الضرورة من غير الا خلف فاما ما
 فلان المقدمات بعد تسليمها لا تفيد ان القراءة على مقتضى ساقطة الفرضية لكن لا يلزم من ذلك الحرمة او الكراهة الا ان يقال غرض المستدل مجرد
 اسقاط الفرضية بمقابلة الفرائض بالفرضية ومنها ان استماع الخطبة واجب بالكتاب السنة مطلقاً عند جمهور العلماء منهم ابو حنيفة ومالك والشافعي
 او مقيداً بما ذكره القرآن فيها على ما حكى عن الشعبي والنفري ومن المعلوم ان قراءة القرآن مثل قراءة الخطبة فيجب استماعها لا شراك العلاقة وفيه
 ان استماع وجوب الخطبة ليس بحيث يوجب انصافاً مطلقاً في السكناات فليكن حال القراءة كذلك بان تجوز في السرية وفي حال السكناات ومنها
 انه لو قرع المقتدى يكون له قراءته في حاله واحدة ولا نظيره في الشريعة وفيه ان اجتماع القراءة الحكيمة والحقيقية مما ليس بمستكره لا عرفاً ولا شرعاً
 ومنها ما ذكره العيني وغيره معارضة للشافعي ان مقتضى لا يتخلوا ما كان يقرء مناراً على قراءة الا كما واما ان يقرء في سكناات الا كما وان نازع
 فقد خالف الحديث والقرآن وان قرع حال السكنة فليس بواجب على الا كما بافتقار الاعلام فكيف يقرع عند العقدان وفيه ان المعلوم على الفرائض بغير فرضية
 الافتحة على مقتضى قطعاً لكن لا يثبت منه باستقلاله المدعى عموماً لجواز ان يقال بالقراءة في السرية وفي الجهر بقدر حال السكنة وترها عند فقد انها
ولا يعد التنبأ والى قول الذي يقتضيه نظر المنصف الغير المتعسف هل ان الاستدلال بالاجماع كما صدر عن بعض اصحابنا ضعيف جداً
 والى استدلاله بالعقل باى وجه كان قائماً على وجوب استماع قراءة الا كما على وجوبه مطلقاً ولا على كراهته ولا خلفاً ولا استدلاله بالاثار وبالسنن البروفية
 والى ايضاً كذلك لا تقيد الكراهة مطلقاً بخفضه لعل للمصنف بعد ذلك امر او يعجز بعد عسر يسيراً والنسب لقصور ليناً الى من سبقنا من كبار الفقهاء
 واخيراً العلماء فان جلالة قدرهم ومنفعة ذكرهم تحكم بانهم لم يحكموا بما حكموا الا بعد ما ظهر لهم الدلائل وان خفيت علينا تتممة مشيئة على
قد بسط الا كما ابو عبد الله البخاري صاحب الراى الخبير وجامع الصحيح في رسالته الموقوفة في هذه المسئلة في الرد على عمدة الخفئية في رسالته
 الى حنيفة والزمهم بايرادات متعددة وقد نقل كلامه الزيلعي في نصب الرأية لمختصراً وسكت عليه ولم يتعرض به جرحاً ورامع كون التزاور اذ انما
 على طريق الخفئية فاردت ان اورد احواله في هذه الرسالة واجيب عنها ليتضح حاله وما عليها قال رحمه الله تعالى الا كما ابى حنيفة رحمه واحتج هذا القائل
 بقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا وهذا منقوض بالثناء مع انه نظير والقراءة فرض واجب عليه كالفرائض بترك فرض ولم يوجب بتركه سنة فيكون الفرض
 عندنا انهم معاملة السنة **اقول** هذا انما يدعى من قال من اصحابنا ان المأمورين بقراءة الا كما على اختيارهم جميع منهم انه يثبت في السرية في غير حال الجهر مطلقاً
 كما في فتاوى قاضيه ان اذا ادرك الا كما بعد ما اشتغل بالقراءة قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل كذا في بالثناء وقال غيره ياتي به والصحيح ان كان
 الا كما يحرم بالقراءة لا ياتي بالثناء وان كان ليس ياتي به انتهى واما قوله ان القراءة فرض فاطلاقه غير مسلم عندنا فان اصحابنا قالوا ان القراءة فرض
 في حق الا كما والمنفرد والاستماع فرض في حق المقتدى لا القراءة فلا يلزم من تركه ترك الفرضية فان قلت قوله تعالى فاقرءوا ليس من القرآن يدل على
 افتراضه على كل انسان قلت هو عندنا فرض يثبت قراءته الا كما قراءته فلا يثبت فرضية لا تقدم عليه على اسبقا **ثم قال** يقال له اني رأيت اذ اخرجت من مكة

٦٣

٦٤

٦٥

من خلفه فان قال فقد اطلعت الاستماع انما يكون لما يجهر به **اقول** هو كذا لا على ما يستدل به الآية على وجوب السكوت مطلقا لا على ما استدل به
 بوجوب السكوت في الجهرية خصوص ما على انه مندفع عنه ايضا كما مر سابقا وفيه ما فيه كما مر ايضا **ثم قال** مروى عن ابن عباس ان قوله تعالى فاستمعوا له وانزلت
 الى قلبه **اقول** قد مر ان الارجح هو كونه نازلا في القراءة وعلى تقدير التسليم فالعبارة العمى للفظ لا لخصوص السبب فالحكم بوجوب استماع الخطبة لخصوص
 الخطبة بل للاهتمام بالقراءة والسمعة وهو مرجوح في الصلوة ايضا فيجب فيها السكوت ايضا **ثم قال** ولو اريد به في الصلوة فنحن نقول انما يقرء
 خلف الامام عند سكوته **اقول** هذا صحيح لا ينفك بافتراض القراءة ولا الاستقراء لعدم افتراض السكوت **ثم قال** وقد روي سمرق قال كان لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم سكتان سكتة حين يكلم وسكتة حين يفرغ من قراءته **اقول** لا شك فثبت السكتتان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد التكبير بعد القراءة وبعد الفاتحة وقراءة الاوعية والاذكار في بعضها وهذه من السنن القديمة التي قل من يعمل بها لم يصب من اصحابنا بعدم شرعية
 الاذكار الواردة في الركوع والسجود والقومة غير التسليم والتحميد والتسبيح وفي الجلسة بين السجدين وفي ما بعد التكبير قبل القراءة غير النساء
 والمترجيه وحملوا الاحاديث الواردة فيها على النوافل ولم يجزوها في الغرائض ومنهم من حملها على بعض الاحيان وبها قولان من غيرهما والذي
 يقتضيه النظر الخفي وبه صرح جمع من محققي اصحابنا منهم ابن امير حاج مؤلف حلية المحلى بشرح منية المصلح استحباب اداء الاذكار الواردة في الاحاديث
 في مواضعها في النوافل والغرائض كما هو **وقل** رويت السكتات بآيات متعددة بسطت نبذا منها الحافظ ابن حجر العسقلاني في تاليفه الاذكار لشرح احاديث
 الاذكار **فذكر** بسنده الى اللادي وابي نعيم واحمد بن حنبل وابي بكر بن الحسين في نسخة اخبرنا عن طريق عمارة بن القعقاع
 عن ابي ذريرة عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كبر في الصلوة سكت بين التكبير والقراءة اسكاته وفي رواية هندية فقلت
 يا رسول الله يا ابي واخي اريدت سكوته بين التكبير والقراءة ما تقول قال **اقول** اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم
 انقضي من خطاياي كما ينفي الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من الخطايا بالماء والثلج والبرد **ثم ذكر** ان هذا حديث صحيح اخرجه البخاري ومسلم والنسائي
 وابن خزيمة ووقع في رواية البخاري غسل خطاياي **وذكر** بسنده من طريق الدارمي عن سمرق بن جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت
 سكتين اذا دخل في الصلوة واذا فرغ من القراءة فانكز ذلك عمران بن حصين فكتبني الى ابي بن كعب في ذلك فكتب اليهم ان قد صدق سمرق **ثم قال** هذا
 حديث حسن اخرجه احمد **ثم اسند** من طريق الضياء المقدسي ابي يعلى الموصلي عن قتادة عن الحسن عن سمرق قال سكتا خففتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذكرت ذلك لعمان فقال حفظنا سكتة فكتبني الى ابي بن كعب بالمدينة فكتبني سمرق قد حفظ قال سعيد بن الجريفة فقلنا لقتادة ما هاتان
 السكتتان قال سكتة اذا دخل في الصلوة وسكتة اذا فرغ من القراءة ليقرأ اليه نفسه **ثم قال** هكذا وقع لنا مختص وهكذا اخرجه ابن حبان
 في صحيحه ابي يعلى واخرجه ابو داود والترمذي جميعا ووقع عند ابى داود في حكاية كلام قتادة بعد قوله اذا فرغ من القراءة زيادة **ثم قال** قتادة
 بعد اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين وكذا عند الترمذي وزاد قال وكان يعجبني اذا فرغ من القراءة ان يسكت حتى يتراد اليه نفسه اخرجه
 البيهقي في صحيحه سعيد بن قتادة بلفظ سكتة حين يكلم وسكتة حين يفرغ من القراءة عند الركوع **ثم قال** مرة اخرى اذا قال ولا الضالين قلت للحال
 عن قتادة لما كان يقرأ في محل التأسيس هل هو بعد تمام الفاتحة او بعد انتهاء القراءة قبل الركوع او كان يزيد الثانية من قبل ايه كما فهم عنه الدارمي
 انتهى **ثم اسند** الى البخاري انه اخرج في كتاب القراءة خلف الامام موسى بن اسمعيل نا حاد بن سنان عن محمد بن عمر عن علي بن سلمة بن عبد الحميد قال
 ان الامام سكتين فاعتصموا القراءة فيهما **ثم اسند** اليه انه قال ناصدقة بن الفضل الميموني نا عبد الله بن رجاء المكي عن عبيد بن عثمان بن خثيم قال
 قلت لسعيد بن جبيرة خلف الامام قال نعم وان سمعت قراة انهم احدثوا شيئا لم يكونوا يصنعونه ان السلف كانوا اذا امر احدكم الناس بغيره فقلت
 حتى يظن ان من خلفه قد قرء فاتحة الكتاب **ثم قال** هذا موقف صحيح فقد ادرك سعيد بن جبيرة جماعة من علماء الصحابة ومن قبل التابعين **ثم**
اسند الى البخاري نا موسى بن اسمعيل نا حاد بن سنان عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال يا بني اقرأ اذا سكت الامام واسكتوا اذا جهز فانه لا يصلي
 لمن يقرء بفاتحة الكتاب تنهى كلامه لمخاضا وفي حكمه الترمذي بعد رواية حديث قتادة عن الحسن عن سمرق حديث سمرق حديث حسن وهو قد
 من اهل العلم يستدلون به ان يسكت بعد ما يفتتح الصلوة وبعد الفراغ من القراءة وبه يقول احمد وشمس واصلنا انتهى وفي نسخة اخرى ان رسول الله صلى الله

من اهل العلم يستدلون به ان يسكت بعد ما يفتتح الصلوة وبعد الفراغ من القراءة وبه يقول احمد وشمس واصلنا انتهى وفي نسخة اخرى ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يسكت سكتين سكتة حين يكلم وسكتة حين يفرغ من قراءته **اقول** لا شك فثبت السكتتان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد التكبير بعد القراءة وبعد الفاتحة وقراءة الاوعية والاذكار في بعضها وهذه من السنن القديمة التي قل من يعمل بها لم يصب من اصحابنا بعدم شرعية
 الاذكار الواردة في الركوع والسجود والقومة غير التسليم والتحميد والتسبيح وفي الجلسة بين السجدين وفي ما بعد التكبير قبل القراءة غير النساء
 والمترجيه وحملوا الاحاديث الواردة فيها على النوافل ولم يجزوها في الغرائض ومنهم من حملها على بعض الاحيان وبها قولان من غيرهما والذي
 يقتضيه النظر الخفي وبه صرح جمع من محققي اصحابنا منهم ابن امير حاج مؤلف حلية المحلى بشرح منية المصلح استحباب اداء الاذكار الواردة في الاحاديث
 في مواضعها في النوافل والغرائض كما هو **وقل** رويت السكتات بآيات متعددة بسطت نبذا منها الحافظ ابن حجر العسقلاني في تاليفه الاذكار لشرح احاديث
 الاذكار **فذكر** بسنده الى اللادي وابي نعيم واحمد بن حنبل وابي بكر بن الحسين في نسخة اخبرنا عن طريق عمارة بن القعقاع
 عن ابي ذريرة عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كبر في الصلوة سكت بين التكبير والقراءة اسكاته وفي رواية هندية فقلت
 يا رسول الله يا ابي واخي اريدت سكوته بين التكبير والقراءة ما تقول قال **اقول** اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم
 انقضي من خطاياي كما ينفي الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من الخطايا بالماء والثلج والبرد **ثم ذكر** ان هذا حديث صحيح اخرجه البخاري ومسلم والنسائي
 وابن خزيمة ووقع في رواية البخاري غسل خطاياي **وذكر** بسنده من طريق الدارمي عن سمرق بن جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت
 سكتين اذا دخل في الصلوة واذا فرغ من القراءة فانكز ذلك عمران بن حصين فكتبني الى ابي بن كعب في ذلك فكتب اليهم ان قد صدق سمرق **ثم قال** هذا
 حديث حسن اخرجه احمد **ثم اسند** من طريق الضياء المقدسي ابي يعلى الموصلي عن قتادة عن الحسن عن سمرق قال سكتا خففتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذكرت ذلك لعمان فقال حفظنا سكتة فكتبني الى ابي بن كعب بالمدينة فكتبني سمرق قد حفظ قال سعيد بن الجريفة فقلنا لقتادة ما هاتان
 السكتتان قال سكتة اذا دخل في الصلوة وسكتة اذا فرغ من القراءة ليقرأ اليه نفسه **ثم قال** هكذا وقع لنا مختص وهكذا اخرجه ابن حبان
 في صحيحه ابي يعلى واخرجه ابو داود والترمذي جميعا ووقع عند ابى داود في حكاية كلام قتادة بعد قوله اذا فرغ من القراءة زيادة **ثم قال** قتادة
 بعد اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين وكذا عند الترمذي وزاد قال وكان يعجبني اذا فرغ من القراءة ان يسكت حتى يتراد اليه نفسه اخرجه
 البيهقي في صحيحه سعيد بن قتادة بلفظ سكتة حين يكلم وسكتة حين يفرغ من القراءة عند الركوع **ثم قال** مرة اخرى اذا قال ولا الضالين قلت للحال
 عن قتادة لما كان يقرأ في محل التأسيس هل هو بعد تمام الفاتحة او بعد انتهاء القراءة قبل الركوع او كان يزيد الثانية من قبل ايه كما فهم عنه الدارمي
 انتهى **ثم اسند** الى البخاري انه اخرج في كتاب القراءة خلف الامام موسى بن اسمعيل نا حاد بن سنان عن محمد بن عمر عن علي بن سلمة بن عبد الحميد قال
 ان الامام سكتين فاعتصموا القراءة فيهما **ثم اسند** اليه انه قال ناصدقة بن الفضل الميموني نا عبد الله بن رجاء المكي عن عبيد بن عثمان بن خثيم قال
 قلت لسعيد بن جبيرة خلف الامام قال نعم وان سمعت قراة انهم احدثوا شيئا لم يكونوا يصنعونه ان السلف كانوا اذا امر احدكم الناس بغيره فقلت
 حتى يظن ان من خلفه قد قرء فاتحة الكتاب **ثم قال** هذا موقف صحيح فقد ادرك سعيد بن جبيرة جماعة من علماء الصحابة ومن قبل التابعين **ثم**
اسند الى البخاري نا موسى بن اسمعيل نا حاد بن سنان عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال يا بني اقرأ اذا سكت الامام واسكتوا اذا جهز فانه لا يصلي
 لمن يقرء بفاتحة الكتاب تنهى كلامه لمخاضا وفي حكمه الترمذي بعد رواية حديث قتادة عن الحسن عن سمرق حديث سمرق حديث حسن وهو قد
 من اهل العلم يستدلون به ان يسكت بعد ما يفتتح الصلوة وبعد الفراغ من القراءة وبه يقول احمد وشمس واصلنا انتهى وفي نسخة اخرى ان رسول الله صلى الله

[illegible]

70

الخصم الشافعي في ذكر ادراك الشافعية
الاصول والادوار في سيرة الشافعية

الاصول الثاني في الاستدلال بالقرآن

ذكر الاستدلال على بطلان التمسك بال

الاصول الثاني في الاستدلال بالقرآن

في

عن قولهم هذا لا يشك في انه على وجه **الاول** ان جمهور المفسرين على انه عام في كل زمان وكل امر يدور عليه معتدلة نزوله في قراءة المأمور بها فتخصيص الآية العامة لا يجوز بشرط دون شئ من غير دليل ينفرد **الثاني** ان على قراءة المأمور بها يستلزم من تكرار قوله ودون الجهر ذلك لان معناه على ما ذهب اليه المفسرون فوق السر القلبي ودون الجهر القلبي وهو السر القلبي او فوق ادنى السر القلبي تصحیح الجهر على ما هو رأي البعض ودون الجهر أي اسماء الغير وهو اسماع نفسه المعبر بالسر القلبي فاذا كان السر مراداً من قوله في نفسه لم يكن كون الجهر غير مفيد **وجوابه** انه يمكن ان يكون المراد من قوله ودون الجهر فوق السر القلبي الذي هو اسماع نفسه ودون الجهر المفرط فيكون الإشارة إلى غير مفرط ويكون محمولاً على غير حالة الاقتداء وحده يكون مفيداً **والثالث** انه على تقدير تسليم الآية مختصة بقراءة الموقر يقال انه معارض بقوله تعالى قبلها فالواجب ان يدفع التعارض بينهما بان محمل الآية السابقة على ترك القراءة عند الجهر والآية التالية على القراءة في السر وتحصيل مسلك الماكينة أو يقال ان الآية لا ولي محمول على ترك القراءة حالة الجهر في الجهرية والثانية محمولة على القراءة في السر وفي مسكات الجهرية وتحصيل مذهب لقائلين بتجوز القراءة في السرية ومسكات الجهرية وأياً ما كان لا يتحصل مذهب لقائلين بفرط القراءة وعدم افتراض السكينة **فان قال** الآية لا ولي مختصة بالخطبة والثانية عامة في القراءة في كل حالة **قلنا** قد مر ان تخصيص الآية الأولى بالخطبة بحيث لا يشك حكمها في غير حالها باطل عقلاً ونقلاً وتخصيص الآية الثانية بالقراءة معهم لمحال غير مستند إلى الماكينة **الاصول الثاني** استدلال على كذبها بالآثار الماثورة عن الصحابة في تجزير القراءة عن عمر بن الخطاب وابن عباس في حذيفة وعبادة والي سعيد الخدري وعلى وعائشة وغيرهم كما مر سابقاً وحدثت أبي هريرة اقراء بواقي نفسك يا فارسي من طريق العلاء ايضاً مع ماله وعائشة ويرد عليه جبه **احدها** ان كثيراً من هذه الصحابة الذين عدوهم من المجوزين روى عنهم الترك ايضاً ولذا اعاد المأثور عنهم ابن عمر وعليهما من المأثورين فلا يصح الاحتجاج بانثار تجزيرهم واختيارها على آثار منعهما ما لم يبين الترجيح والنسخ **فان قيل** يخرجهم بيننا بان محمل آثار المنع على ما يردى إلى المأذنة والخطبة وأما التجوز على القراءة في السرية ومسكات الجهرية **قلنا** هذا شأن كان جماعاً حسناً لكنه لا يستقيم على مذهب من فرض القراءة على التزم مطلقاً بحيث يبطل صلاته تاركه قطعاً **وثانيها** ان بعضهم كان عمر من اختار القراءة في السرية وحكم بكفاية قراءة الامام في الجهرية فلا يعلم انه للجمعية **وثالثها** ان جماعاً من الصحابة قد روى عنهم الترك ايضاً فبالاختيار ان آثار التجوز وترك آثار الترك مطلقاً **فان قيل** لكون المجوزين اجلاء من المأثورين وكثير منهم اكثر منهم وكون قوليهم وفقاً للاحدث وكثير مخالف لهم في ألف الاحاديث **قلنا** على طبق ما ذكرنا ان كل ذلك في حيز المنع فما لم يقيم عليه دليل لا يسمع الا ان يقال اكثر من روى عنهم الترك روى عنهم الاجازة ايضاً وكثير منهم روى عنهم الترك مطلقاً فهذا من جهة اختيار آثارهم على هؤلاء لكن لا يستقيم الاحتجاج بذلك الاثارة على الفرضية كلها من جهة جماعها في الشافعية ورايهم ان قول الجهرية اقراء بنفسك بافاد محمول على التذبر والتفكير كما ذكره بعض الماكينة وهو مردود بمقتل النور في شرح صحيح مسلم بان التذبر لا يسمى قراءة لا شراً ولا غير **الاصول الثالث** قد استدلالا بعقول بوجه منها ان القراءة ركن من الاركان فبشيء في الامام والمأمور **وجوابه** انه على ما ذكره صاحب الهداية وغيره انه ركن مشترك بينهما لكن حظ المقتدى بالانصاف والاستماع انتهى وهذا الجواب بعد تسليم كونه ركناً مشتركاً ويرد عليه انه معنى الاشتراك الا ان يكون كل واحد من فعل الامام والمقتدى بخلاف كل واحد من كونه الامام وكونه المقتدى وسبح الامام وسبح المقتدى وقراءة الامام وانصاف المقتدى لا يشتركان في كل واحد بل كل منهما كثرى لكل **الاصول الرابع** ان يقال انه على سبيل التسامح كان جعل الانصاف الذي هو سبب التذبر كقراءة ففما ضمتهم في اسم القراءة اعم من ان يكون قراءة حقيقة وحكما كذا ذكره الجوزي في حاشية الهداية وقد يوجب الكلام بان القراءة على تجزير قراءة حقيقة وقراءة حكيمية فان الاول المستل من قوله انه ركن مشترك ان القراءة الحقيقية من الاركان فبشيء كان فيه فغير مسلم شيئا تحت قراءة الامام وقراءة له وقوله تعالى فاستمعوا لهوا لخصرا وان اردان مطلق القراءة من الاركان فبشيء كان فيه فغير مسلم غير مضر **فان قلت** قوله تعالى فاستمعوا لهوا لخصرا من القرآن يفيد اقراء من القراءة الحقيقية **قلت** هو مخصص بالمقتضى ولا يثبت بحديث كفاية القراءة والآية وبوجه اخر فبشيء ان القراءة ذكره بل هو بعض الركن فان الاستماع والانصاف ايضا ركن وفيه ما فيه لما سبقان ركنية الانصاف بعيد بل ارجح حين الاثبات ومنها ان الامام لا يتجزأ عن المقتدى شيئا

من القرآن سوى القراءة والسمعية فكيف يتحمل القراءة لئلا هي ايضا من المفروضات وفيه على امر سابق ان التحمل في ما نحن فيه
ثبت بالمنقول ولا عبرة للمعقول بمقابلة المنقول **الاصول** الرابع قد استدلى على اذهاب اليه باحاديث متعديرة مخفية في كتب معتدلة تدل
على انه لا بد في كل صلاة من قراءة الفاتحة وان الصلوة بدونها خداج ناقص وانها لا تجزئ الا بالفاتحة ونحو ذلك **فمن ذلك** حديث ابي هريرة
مرفوعا عن صلى الله عليه وسلم في صلاة الفاتحة الكتاب مني خداج هي خداج على ما مر في الفصل الاول من الباب الاول وذكر العيني انه اخرج ابن عسك
بلفظ كل صلاة لا يقرء فيها فاتحة الكتاب واليتين فهي مخدجة وفي رواية الطبراني كل صلاة لا يقرء فيها فاتحة الكتاب فهي مخدجة انتهى ومن
متواهد ما اخرج الطحاوي عن طريق محمد بن اسمعيل عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن ابيه عن عائشة قالت سمعت رسول الله يقول كل صلاة
لم يقرء فيها بآم القرآن فهي خداج واخرجه ابن ماجة بلفظ كل صلاة لا يقرء فيها بآم الكتاب فهي خداج واخرجه ابن ماجة عن طريق حسين المعلم عن عمر
بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله كل صلاة لا يقرء فيها فاتحة الكتاب فهي خداج وفي خداج هو خداج **واورد عليه برهون الاول**
ان في سنده العلاء بن عبد الرحمن وهو متكلم فيه **واجيب عنه** بان الكلام فيه وعدم قبول حديثه لا يخفى عن تعصب اصم وتعتسف لا يخفى
كما مر ذكره في الفصل الاول من الباب الثاني عند ذكر الحديث الثاني والثاني ان الحكم بكون الصلوة التي لم يقرء فيها فاتحة الكتاب ذات خداج لا يقتضي
ان تكون ركنا تبطل بتركها الصلوة كما قال العيني في البناءية عند ذكر خلافي الخفية والشاخية في ركنية الفاتحة فان قلت اخرج مسلم وابودا وغيرهما
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرء فيها بآم القرآن فهي خداج غير تمام فبذلك ايدى على الركنية قلت لا نسلم ذلك
لان معناها ذات خداج اي نقصان فهي صلاة ناقصة وهذا لا ينافي مذهبا لانه ثبت النقصان لا الفساد ونحن نقول به لان النقصان في الوصف لا في الذات
ولهذا قلنا بجواب الفاتحة انتهى **وفيه** ما ذكره ابن عبد البر حيث قال في الاستدراك في حديث ابي هريرة هذا من الفقهاء يحاجب لقراءة الفاتحة في كل صلاة وان
اذ لم يقرء فيها فاتحة الكتاب فهي خداج والحداج النقصان والفساد من ذلك فلوهم اخذت الناقصة اذ اولدت قبل تمام وقتها وقبل تمام الخلقة وذلك
نكاح فاسد وقال لا خفت خدجت الناقصة اذ اقلت ولها غير تمام باخذت اذ اقلت به قبل وقت الولادة وان كان تام الحاق وقد عزم من لم يوجب قراءة
الفاتحة في الصلوة ان قوله خداج يدل على جزاء الصلوة لانه النقصان والصلوة الناقصة جائزة وهذا الحكم فاسد والنظر يوجب في النقصان ان لا تجوز
معه الصلوة لانها صلوة لم تفر من خرج من صلاته قبل ان يتمها فغلبه اعداؤها كما امر ومن ادعى انها تجوز مع اقراره بنقصها فغلبه الدليل ولا
سبيل له اليه من وجه يلزم انتهى **وانت تعلم** ان هذا النزاع مبني على ان الخداج بمعنى النقصان محمول على النقصان في الذات او النقصان في
الوصف فان كان الاول كان اثبات الركنية به صحيحا بناء على ان الصلوة التي لا تتم اذ اداء ثلث ركعات من اربع ركعات لا يحكم عليها بكونه صحيحا وان كان
الثاني لم يثبت الفرضية ولا الركنية بناء على ان الصلوة التي لا نقصان في ذاتها في وصفها صلوة تامة غير فائضة غير كاملة **والثالث** انه محمول
على غير المأمور كما قال الطحاوي بعد اخرج حديث ابي هريرة وعائشة وعبد الله بن عمر في حديثه هذه الاثار قوموا وحبوا للقراءة خلف الامام في سائر الصلوات
بفاتحة الكتاب وخالفتم في ذلك اخرجوا فقالوا لا يقرأ خلف الامام في شئ من الصلوات وكان من الحجج لهم عليهم ان حديثي ابي هريرة وعائشة
الذين رووهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في ذلك دليل على انه اراد بذلك الصلوة التي وراء الامام فقد يجوز ان يكون عن ذلك الصلوة التي لا امام
فيها واخرج من ذلك المأمور لقوله عن كان له امام فقرأه الامام له فقرأه ففعل المأمور حكمهم في بقراءة امامهم فكان المأمور بذلك خادجا من قوله كل صلاة
لم يقرء فيها فاتحة الكتاب فضلا عنه خداج وقد رأينا بالدرء انه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك مثل هذا فلم يكن ذلك عنده على
المأمور انتهى **ثم استدل** ابي الدرداء انه قال روى الامام الامراء القوم فقد كفاهم على ما قلناه سابقا في الفصل الاول من الباب الاول **وهذا الجواب**
الطيف لكن يرد عليه ان ابا هريرة الذي روى حديث الخداج قد حمل على ما يشمل المأمور ايضا وحكموا بالسكوت الراوي عنه بقوله اقرء بها في نفسك
يا فارس في حالة الامام فقرأه خصوصا ومن المعلوم ان فهم الصحابي لا سيما الراوي قوي من فهم غيره وقوله اخذوا باعتبار في تفسير المأمور **والجواب**
ان الاستدلال كان بنفس المرفوع فهو مرفوع بما ذكرنا انه محمول على المنفرد ولا امام بحيث قرأه الامام لم يستطع بالحدوثان وينظم المأمور وان كان
يفهم الراوي فهو صحيح بغيرهم صحيح في وهو ليس بحجة ملزمة مع كونه معارضا بغيره الى الدرداء وما روي من حديثه وما يدل على خصوصية المأمور

الاصول الرابع قد استدلى على اذهاب اليه باحاديث متعديرة مخفية في كتب معتدلة تدل على انه لا بد في كل صلاة من قراءة الفاتحة وان الصلوة بدونها خداج ناقص وانها لا تجزئ الا بالفاتحة ونحو ذلك فمن ذلك حديث ابي هريرة مرفوعا عن صلى الله عليه وسلم في صلاة الفاتحة الكتاب مني خداج هي خداج على ما مر في الفصل الاول من الباب الاول وذكر العيني انه اخرج ابن عسك بلفظ كل صلاة لا يقرء فيها فاتحة الكتاب واليتين فهي مخدجة وفي رواية الطبراني كل صلاة لا يقرء فيها فاتحة الكتاب فهي مخدجة انتهى ومن متواهد ما اخرج الطحاوي عن طريق محمد بن اسمعيل عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن ابيه عن عائشة قالت سمعت رسول الله يقول كل صلاة لم يقرء فيها بآم القرآن فهي خداج واخرجه ابن ماجة بلفظ كل صلاة لا يقرء فيها بآم الكتاب فهي خداج واخرجه ابن ماجة عن طريق حسين المعلم عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله كل صلاة لا يقرء فيها فاتحة الكتاب فهي خداج وفي خداج هو خداج

الاصول الرابع قد استدلى على اذهاب اليه باحاديث متعديرة مخفية في كتب معتدلة تدل على انه لا بد في كل صلاة من قراءة الفاتحة وان الصلوة بدونها خداج ناقص وانها لا تجزئ الا بالفاتحة ونحو ذلك فمن ذلك حديث ابي هريرة مرفوعا عن صلى الله عليه وسلم في صلاة الفاتحة الكتاب مني خداج هي خداج على ما مر في الفصل الاول من الباب الاول وذكر العيني انه اخرج ابن عسك بلفظ كل صلاة لا يقرء فيها فاتحة الكتاب واليتين فهي مخدجة وفي رواية الطبراني كل صلاة لا يقرء فيها فاتحة الكتاب فهي مخدجة انتهى ومن متواهد ما اخرج الطحاوي عن طريق محمد بن اسمعيل عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن ابيه عن عائشة قالت سمعت رسول الله يقول كل صلاة لم يقرء فيها بآم القرآن فهي خداج واخرجه ابن ماجة بلفظ كل صلاة لا يقرء فيها بآم الكتاب فهي خداج واخرجه ابن ماجة عن طريق حسين المعلم عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله كل صلاة لا يقرء فيها فاتحة الكتاب فهي خداج وفي خداج هو خداج

الاصول الرابع قد استدلى على اذهاب اليه باحاديث متعديرة مخفية في كتب معتدلة تدل على انه لا بد في كل صلاة من قراءة الفاتحة وان الصلوة بدونها خداج ناقص وانها لا تجزئ الا بالفاتحة ونحو ذلك فمن ذلك حديث ابي هريرة مرفوعا عن صلى الله عليه وسلم في صلاة الفاتحة الكتاب مني خداج هي خداج على ما مر في الفصل الاول من الباب الاول وذكر العيني انه اخرج ابن عسك بلفظ كل صلاة لا يقرء فيها فاتحة الكتاب واليتين فهي مخدجة وفي رواية الطبراني كل صلاة لا يقرء فيها فاتحة الكتاب فهي مخدجة انتهى ومن متواهد ما اخرج الطحاوي عن طريق محمد بن اسمعيل عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن ابيه عن عائشة قالت سمعت رسول الله يقول كل صلاة لم يقرء فيها بآم القرآن فهي خداج واخرجه ابن ماجة بلفظ كل صلاة لا يقرء فيها بآم الكتاب فهي خداج واخرجه ابن ماجة عن طريق حسين المعلم عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله كل صلاة لا يقرء فيها فاتحة الكتاب فهي خداج وفي خداج هو خداج

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

الوجه الثالث من الجواب مع رد

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

[illegible]

وفي الثالثة معارضة حقيقة وحكم الصورتين الأخيرتين ان يعمل بالكفرى ويدرك بالاضعف لكونه في حكم العدم بالنسبة الى الكفرى واما الصواب الاول
اعني تعارض الدليلين المتساويين في القوة سواء تساوى في العدم كالتعارض بين اية واية او كالتعارض بين اية واثنتين او ستة وستين فان ذلك
ايضا من قبيل المتساويين اذ لا ترجيح ولا قوة بكثرته الا دلالة محكمها ان ذلك كان التعارض بين قياسين يعمل بايهما شاؤوا فان كان بين اثنتين واثنتين
قوليتين او فعليتين او مختلفتين او اية وستة في قوتها كالشهور والمتواتر فان علم المتأخر منهما فاما استخراجه لولم يصلح المتأخر استخراجه الواحد المتأخر
عن الكتاب والسنة المشهورة فهو ليس من قبيل تعارض المتساوي بل المتقدم راجح ولا فان لم يكن الحجم بينهما باعتبار محض من الحكم والمحل والاشياء
فذلك ولا يترك العمل بالدليلين انتهى وفي تحريرها كقولنا حكمه للنسخ ان علم المتأخر والا الذي جرح الجمع انتهى اذ اعرفت هذا فقول الوجه الرابع
المذكور ان لو يستقيم على اصول الشكافية فلا يكون وجوب الزاميا لكون العالم عندهم ظنيا كيجوز تخصيصه بالخبر وان كان ظنيا لكنه يستقيم على طرفي
الحنفية قطعا فيكون وجه التحقيق اذ لا فهم قد يكون الترجيح على الجمع فيحكمون بتبرك الضعيف في مقابلة القوى ولا يقبلون خبرا كما حال الخرافات
للقطعي سوء امكن الجمع بينهما ولو يمكن قلت كون الترجيح مقدما على الجمع عند فهم ليس متفقاً عليهم فان منهم من ذهب الى عكسه هو لا وجه
للترجيح نعم في هذا لا تقدم كما يقول بتبرك المرجح بالكلية بل يجعل حتى الوضع على المحال الصعوبة قال الفهارى في شرح النسخ للشيخ
ان ورد مخالفاً لكتاب امكن تأويله من غير تصسف يقبل على التأويل الصعوبة وان لم يمكن تأويله لا يتعسف يقبل بلا خلاف كما لا يمكن في
من غير تأويل لان النص قطعي خبر الواحد ففي ان خالف خبر الواحد عموماً الكتاب وظاهره فذلك عندنا كيجوز تخصيص العموم وحمل الظاهر على الخاص
وعندنا الشافعي فاما تأويله يجوز تخصيص العموم به ويثبت التعارض بينه وبين ظاهر الكتاب وعمومه واما عند من جعلوا ظنية من مشايخنا
مثل الشيخ ابى منصور ومن تابعه من مشايخهم فقد فيحكم ان يجوز تخصيصها به ولا خصوصاً انه كيجوز عند فهم ايضا كان الاحتمال في خبر الواحد
فوزا كان في العالم والظاهر انتهى وقال صاحب التمهيد وقد يقال بقدم الجمع لان الاعمال اولى من الاكهار والكره لا يستقر على خلافه وكيف وفي تقديمها
ما اطبق عليه هل العقول من تقديم المرحوم وتأويل الاحاد عند تقديم الكتاب ليس من اجل استحسان حكمها للتقدم انتهى وقال في محال العلوم الكنى
في شرحه قد يقال انه يقدم الجمع على الترجيح عندنا معشر الحنفية واختاره الشيخ الهذلي وهو مذهبنا فغاية لقولهم الاعمال اولى من الاكهار اركان استقراء
اقوال الحنفية بخلافه فانه يقدمون الترجيح فان قلت ان الجمع اولى من الاحاد عند معارضة الكتاب مع ان التأويل من الجمع احاب بان تأويل الاحاد عندنا
الكتاب ليس من تقديم الجمع على الترجيح بل هو استحسان منه لمحسن الظن بالرأى حكم التقديم الترجيح فان تقديم الكتاب جزم ولما كان رأوى الترجيح لا
يا ولزم به ولا يكتب في الرواية انتهى اذ اعرفت هذا فقول تعارض حديث عبادة بالاية يقتضون تقدم الاية لكن لا يقتضون ترجيح الخبر بالكلية مع قوة
سندته ووجود شأه فلا بد ان يحمل على صحيحه يكون مخالفاً لذلك السنة وهو ان يحمل على قراءة في حال المسكنة فاما فهم تركوا هذا الخبر بالكلية ثم
يجوز واقتراء الفاتحة ولو في حال المسكنة الا ان يقال نعم لم يحملوا على هذا العمل لانهم لم يعرفوا السككات على الوجه الاكمل اما لانهم لم يبلغوا اليه بذلك
الا حاديتا او اذ في السكنة او بلغتهم ومحمولاً على ما يصلح للحمية لكن لا يخفى ان هذا العذر وان امكن من جانبهم لكنه لا يسكت في الفهم ولا يرضى على
له ثبوت المسكنة ترك الخبر المذكور بالكلية الوجه الخامس ان حديث عبادة يعارض حديث من كان له امام فقرأه الاكهار له قراءة وحديث
النهى عن القراءة خلف الامام وغير ذلك مما مر عند ذكر استدلال الحنفية وقية انه ليس هناك حديث ينص على النهى عن قراءة الفاتحة خصوصاً خلف
يعارض به حديث قراءة خلفه صواباً منها ما هي واردة بالنهي مطلقاً وليس بسندته وبذلك يكون مرجحاً ومما هي واردة لا فادها في قراءة الاكهار
فلا يعارضه حديث عبادة اذا حمل على اجازة القراءة خلفه اماماً وايضاً حديث عبادة نفس في قراءة الفاتحة خلف الامام واحاديث الترك والنهي
لا تدل على تركها فاما في ظاهره وقد يبرهن النص على الظاهر عند تعارضها مضمون في كتب الاعلام الوجه السادس هو اقوى الوجه المرفوع
من تحريك حديث عبادة لفرضية الفاتحة خلف الايمنة المستدل على كون قراءة الفاتحة تركها لكل مصلح حتى لكل من غير الحديث لا يخفى اما استدلال
بقوله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا الا بفتح الكتاب وبقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرع بها وكل منها لا يجتمع شيء اما الثاني ولان قوله لا صلوة لمن لم يقرع
بها نظير قوله لا صلوة الا بفتح الكتاب قوله لا صلوة لمن لم يقرع بها بالقرآن وغير ذلك من الاخبار التي استند بها الشافعية على كنية الفاتحة

ولی بارک الله